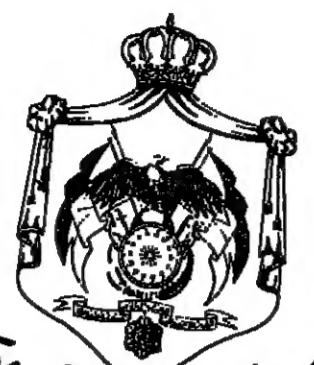


خلاصة الحكم

اسم المحكوم عليه

الحبس ثلاثة اشهر ونصيف	محمود محمد سليمان الماعاني
الحبس اسبوع واحد والرسم	عزيم فليز بطاينة
غرامة ثلاثة دنائير والرسم	يوسف احمد موسى
غرامة دينار واحد والرسم	يسام محمد حسن النوري
غرامة خمسة دنائير والرسم	بشير عبدالله حسن عبدالله القرعان
الحبس سنة وغرامة ٥٠ دينار والرسم	محمد يوسف العالبيدي
غرامة عشرة دنائير والرسم	يحيى احمد عمر محمد
الحبس اسبوع واحد والرسم	علي محمود عبداللطيف
الحبس سنة وغرامة ٥٠ دينار والرسم	علي احمد محمد
غرامة دينار واحد والرسم	طراد عليان يوسف
الحبس سنة وغرامة ٥٠ دينار والرسم	سالم حسين سليمان
الحبس سنة وغرامة ٥٠ دينار والرسم	شحاتة محمد عيسى
الحبس سنة وغرامة ٥٠ دينار والرسم	اسماعيل احمد عبدالله
غرامة عشرة دنائير والرسم	محمد رفاعي محمد بغدادي
الحبس ثلاثة اشهر والرسم	جمال علي خليل ابراهيم
الحبس سنة وغرامة ٥٠ دينار والرسم	يسام عبدالله سليمان الزيدان
الحبس سنة وغرامة ٥٠ دينار والرسم	نكري محمد ابو صيدغ
غرامة ثلاثة دنائير والرسم	عياض عبداللطيف
غرامة عشرين دينار والرسم	عبدالمهدي موسى
غرامة عشرة دنائير والرسم	فائق محمد حمزة
غرامة عشرة دنائير والرسم	ايوب ساري العطية
غرامة عشرة دنائير والرسم	عيسى حسين احمد
غرامة عشرة دنائير والرسم	الياس عادل عبدالفتاح
غرامة عشرة دنائير والرسم	فايز صبحي مصطفى
غرامة عشرة دنائير والرسم	هشام عبدالله
غرامة دينار واحد والرسم	عبدالمعز محمد حسن
غرامة دينار واحد والرسم	يوسف اسماعيل محمود
الحبس سنة وغرامة ٥٠ دينار والرسم	انيس عايد جريس الفرح



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٦ رجب سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٨٧ م العدد ٣٤٦٥

## القرى

صفحة	
٥٠٨	نظام رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ : نظام الوعظ والارشاد والخطابة والتدريس والامامة في المساجد
٥١١	نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ : نظام التقاعد لاهضاء نقابة الصحفيين
٥١٦	اتفاقية تأسيس الشركة السعودية الاردنية للاستثمارات الصناعية والزراعية
٥٢٤	تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ١٩٨٧
٥٥٨	تعليمات مكتب التأمين الانزامي الموحد للتأمين على المركبات
٥٦٠	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأصول

## نخس المحسن بن طهرل نأب مبرلة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٢١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٧  
نأبر بوضف النظم الآتى :

نظم رقم (١١) لسنة ١٩٨٧

نظم الوعظ والإرشاد والخطابة والتدريس والإمامة

فى المساجد

صادر بمقتضى المادة (٨) من قانون الوعظ والإرشاد

رقم (٧) لسنة ١٩٨٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الوعظ والإرشاد والخطابة والتدريس والإمامة فى المساجد لسنة ١٩٨٧ ) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والمعارف التالية حيثما وردت فى هذا النظام المعانى المخصصة لها اذناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة :	وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
الوزير :	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
المجلس :	مجلس الوعظ والإرشاد المؤلف بمقتضى المادة ٥ من قانون الوعظ والإرشاد رقم ٧ لسنة ١٩٨٦
لجنة توجيه الجهات :	اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣١ ن نظام الاوقاف رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٦ .
السواعظ :	كل من يقوم بالخطابة والوعظ والإرشاد والتدريس فى المساجد .
الامام :	من يتولى مهمة امامة المسلمين فى صلواتهم فى المساجد

المادة ٣ - ١ - يشترط ان يعين فى وظيفة امام وواعظ معا او فى وظيفة واعظ فقط ما يلى :

- ١ - ان تتوافر فيه الشروط العامة المنصوص عليها فى نظام الخدمة المدنية .
- ٢ - ان يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل فى العلوم الشرعية .
- ٣ - ان تثبت اهليته لهذه الوظيفة لدى اللجنة التى يؤلفها الوزير لهذه الغاية .

ب - يشترط ان يعين فى وظيفة امام يلى :

- ١ - ان تتوافر فيه الشروط العامة المنصوص عليها فى نظام الخدمة المدنية .
- ٢ - ان يكون حاصلًا على شهادة دبلوم كلية العلوم الاسلامية على الاقل او ما يعادلها من الشهادات الشرعية او ان يكون قد اتم بنجاح متطلبات برنامج التأهيل الذى يعقده مركز تأهيل السواعظ والائمة والمبين فى المادة ١٢ من نظام المركز رقم ١٩ لسنة ١٩٨٦ او أى نظام آخر يحل محله .

٣ - ان تثبت اهليته لهذه الوظيفة لدى اللجنة التى يؤلفها الوزير لهذه الغاية .

ج - يجوز عند الحاجة ان يعين بوظيفة امام من لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى البندين ٢ ، ٣ من الفقرة (ب) من هذه المادة على ان تثبت اهليته للإمامة لدى لجنة توجيه الجهات وفق ما هو منصوص عليه فى المادة ٣٣ من نظام الاوقاف رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٦ او أى نظام آخر يحل محله .

المادة ٤ - ١ - يشترط ان يعين كلف بالخطابة فى المساجد ما يلى :

- ١ - ان تتوافر فيه الشروط العامة المنصوص عليها فى نظام الخدمة المدنية .
  - ٢ - ان يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل فى العلوم الشرعية او شهادة كلية العلوم الاسلامية او ما يعادلها من الشهادات الشرعية او دبلوم الدراسات الاسلامية او ان يكون قد اتم بنجاح متطلبات برنامج التأهيل الذى يعقده مركز تأهيل السواعظ والائمة والمبين فى المادة ١٢ من نظام المركز رقم ١٩ لسنة ١٩٨٦ او أى نظام آخر يحل محله .
  - ٣ - ان تثبت اهليته وقدرته على الخطابة لدى اللجنة التى يؤلفها الوزير لهذه الغاية .
- ب - مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة - يجوز عند الضرورة ان يكون الخطيب فى أى مسجد حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها ، او قادرا على الخطابة شريطة ان تثبت اهليته وقدرته على الخطابة لدى لجنة توجيه الجهات فى هذه الحالة .
- ج - لا يجوز ان يكلف بالخطابة فى أى مسجد من المساجد الكبرى التى يحددها الوزير الا من كان حاصلًا على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل فى علوم الشريعة الاسلامية .

المادة ٥ - لا يجوز للخطيب او الواعظ ان ينيب غيره فى الخطابة او الوعظ فى المسجد الا بموافقة مدير الاوقاف المختص على انه يجوز للخطيب ان ينيب غيره فى الخطابة يوم الجمعة فى الحالات الطارئة التى لا يستطيع الحصول على مثل تلك الموافقة ويشترط فى ذلك ما يلى :

- ١ - ان يكون المناب فى الخطابة شخصًا موثقًا بسمه .
- ب - ان يتحصل الاثنان أى مسؤولية عما ينجم عن ذلك من مخالفات .
- ج - ان يبلغ الخطيب مدير الاوقاف المختص خطيا عن ذلك فى اليوم التالى .

المادة ٦ - لا يجوز لاي جهة من الجهات تكليف أى شخص للقيام بالإمامة او الخطابة او التدريس او بالوعظ والإرشاد فى أى مسجد من المساجد بأجر او بدون أجر الا بعد الحصول على موافقة خطية من الوزير وبعد تحقيق الشروط والمتطلبات التى يقررها بما فى ذلك ثبوت القدرة والاهلية لذلك الشخص وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٧ - للوزير الموافقة بصورة خطية ان يرغب بالخطابة او الوعظ والإرشاد فى أى مسجد تطوعا بصورة دائمة او مؤقتة ، وللوزير فى هذه الحالة ان يفيد موافقته بالشروط والمتطلبات التى يراها مناسبة بما فى ذلك ثبوت القدرة والاهلية لذلك الشخص وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٨ - يحتفظ الامام فى كل مسجد بسجل خاص يدون فيه بصورة منتظمة اسم الخطيب وموضوع خطبته ومواعيد زيارات السواعظ والبيانات والملاحظات الاخرى المتعلقة بالمسجد وبوجه النشاط فيه .

المادة ٩ - على الامام والخطيب والسواعظ التقيد باحكام قانون الوعظ والإرشاد المعمول به والالتزام بالنسابة العامة التى يضعها المجلس ، ويرتب على مدير الاوقاف المختص فى كل منطقة تبليغ الوزارة باي مخالفة يرتكبها أى امام او خطيب او واعظ فى منطلقه .

المادة ١٠ - ١ - اذا ارتكب السواعظ او الخطيب او الامام أى مخالفة لاحكام قانون الوعظ والإرشاد او السياسة العامة للوعظ والإرشاد التى يقرها المجلس فيتخذ الوزير بحقه ما يراه من الاجراءات الادارية التالية بناء على تسيب وكيل الوزارة ومدير الوعظ والإرشاد فيها :

- ١ - ابعاده عن الخطابة اثناء اجراء التحقيق معه من قبل اللجنة التى يؤلفها الوزير لهذه الغاية .

٢ - توجبه انذار خطي اليه اذا ثبتت المخالفة المسندة اليه او منعه من الخطابة للبدء التي يراها مناسبة .  
وبالإضافة الى ذلك تتخذ بحقه الاجراءات التأديبية المنصوص عليها في نظام الخبة المدنية اذا كان موظفا في الوزارة .

ب - اذا اصر الواعظ او الخطيب او الامام على الخطابة بالرغم من ابلاغه خطيا قرار المنع الصادر بحقه بمقتضى احكام الفقرة (١) من هذه المادة فيحال الى المحكمة المختصة لحاكمته والحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها في قانون الوعظ والارشاد المعمول به .

المادة ١١ - للوزير اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام على ان لا تتعارض مع احكامه .

### الحسن بن طلال

١٩٨٧/٢/١٧

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الزراعة روان الصبور	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير التربية والتعليم نوقان الهنداوي
وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوامدة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب	وزير النقل المهندس احمد دقشان	وزير الطاعة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف همدان	وزير الداخلية د. عبد الحيات رجائي الدجاني	وزير التخطيط د. زيد حمزة
	وزير الشباب د. محمد الحيات رجائي الدجاني	وزير الصحة رياض الشكعة

### الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٧  
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧

نظام التقاعد لاجراء نقابة الصحفيين

صادر بالاستناد الى المادة ٦٣ من قانون

نقابة الصحفيين رقم (١) لسنة ١٩٨٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام التقاعد لاجراء نقابة الصحفيين لسنة ١٩٨٧ ) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمصطلحات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

القانون نقابة الصحفيين المعمول به	القانون نقابة الصحفيين المعمول به
نقابة الصحفيين	نقابة الصحفيين
مجلس النقابة	مجلس النقابة
الهيئة العامة للنقابة	الهيئة العامة للنقابة
صندوق التقاعد لاجراء نقابة الصحفيين	صندوق التقاعد لاجراء نقابة الصحفيين
عضو النقابة الاردني المشترك في الصندوق والسجل في سجل الصحفيين الممارسين	عضو النقابة الاردني المشترك في الصندوق والسجل في سجل الصحفيين الممارسين
لجنة ادارة الصندوق المشكلة بموجب احكام هذا النظام	لجنة ادارة الصندوق المشكلة بموجب احكام هذا النظام
الراتب التقاعدي الشهري للمعوز الذي اشترك في الصندوق لمدة خمس وعشرين سنة	الراتب التقاعدي الشهري للمعوز الذي اشترك في الصندوق لمدة خمس وعشرين سنة
القسط التقاعدي الشهري الذي يدفعه العضو للصندوق بموجب احكام هذا النظام	القسط التقاعدي الشهري الذي يدفعه العضو للصندوق بموجب احكام هذا النظام
اللجنة المؤلفة من ثلاثة اطباء يعينهم المجلس	اللجنة المؤلفة من ثلاثة اطباء يعينهم المجلس
اللجنة الطبية	اللجنة الطبية

المادة ٣ - ١ - يؤسس في النقابة صندوق للتقاعد يهدف الى تخصيص راتب تقاعدي للاعضاء وعائلاتهم وفقا لاحكام هذا النظام .

ب - الصندوق موازنة مستقلة عن موازنة النقابة ويوظفه النقيب في علاقاته مع الغير .

المادة ٤ - ١ - يشكل المجلس لجنة تساعده في ادارة الصندوق على الوجه التالي :

١. نقيب الصحفيين رئيسا وينوب عنه في حالة غيابه نائب النقيب
٢. امين سر النقابة
٣. امين الصندوق
٤. اربعة اعضاء من الهيئة العامة يعينهم المجلس من غير اعضاءه شريطة ان يكون قد مضى على تسجيل كل منهم في سجل الصحفيين الممارسين مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ب - تكون مدة اللجنة طيلة دورة المجلس .

هكذا من الشرح

- ج - تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من النقيب أو نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماع اللجنة قانونيا إذا حضر خمسة من أعضائها على الأقل بين فيهم النقيب أو نائبه في حالة غيابه وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس الاجتماع قد صوت معه .
- د - تكون قرارات اللجنة خاضعة لوافقة المجلس .

#### المادة ٥ - نطاق باللجنة المهام والصلاحيات التالية :

- ١ - إدارة الشؤون المالية للصندوق وتحصيل أمواله وحفظها واستثمارها وإقرار صرف النفقات اللازمة لأعماله وفقا للتعليمات التي يضعها المجلس .
  - ب - تشييد أحالة العضو على التقاعد وتحديد الراتب التقاعدي المستحق له وفقا لأحكام هذا النظام .
  - ج - التسيب بتحديد الراتب التقاعدي المستحق لأصحاب الحقوق وصرفه وتوقيفه .
  - د - التسيب بتعيين الموظفين المستخدمين في الصندوق ، وتحديد رواتبهم وإنهاء خدماتهم وفقا للتعليمات التي يضعها المجلس لهذا الغرض .
  - هـ - متابعة تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة باستثمار أموال الصندوق .
  - و - أية أمور أخرى يكلفها بها المجلس وفقا لأحكام هذا النظام .
- المادة ٦ - تتكون الواردات المالية للصندوق مما يلي :-
- ١ - رسم الانتساب للصندوق ومقدار عشرة دنانير .
  - ب - عائدات التقاعد ومقدارها ستة دنانير شهريا عن كل عضو وللهيئة العامة تعديل هذه العائدات بناء على تسيب المجلس كلما دعت الحاجة إلى ذلك .
  - ج - الهبات والإعانات والوصايا وأية واردات أخرى يوافق المجلس على قبولها شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصادر خارجية .
  - د - التبرعات التي تحصل بموجب أحكام هذا النظام .
  - هـ - ريع استثمار أموال الصندوق .
  - و - المبالغ التي توافق الهيئة العامة على تخصيصها للصندوق من صندوق النقابة .
- المادة ٧ - تودع أموال الصندوق في حساب خاص في البنك الذي يمتدده المجلس وتوقع أوامر الصرف بموجب شيكات يوقعها النقيب أو نائبه في حال غيابه مع أمين الصندوق أو من يفوضه المجلس بذلك عند غيابه .

- المادة ٨ - ١ - تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الأخير من شهر كانون أول من السنة نفسها .
- ب - يضع المجلس في كل سنة مشروع موازنة للسنة المالية المقبلة ويعرضها على الهيئة العامة للتصديق عليها .
- ج - إذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الهيئة العامة في الموعد المحدد للتصديق على مشروع الموازنة تستمر اللجنة في تحصيل أموال الصندوق والاتفاق منه على أساس موازنة السنة المالية السابقة إلى أن تجتمع الهيئة العامة وتصدق على الموازنة الجديدة .

#### المادة ٩ - يعين المجلس مدقق حسابات قانوني لتدقيق حسابات الصندوق .

- المادة ١٠ - ١ - يعين المجلس لجنة طبية مكونة من ثلاثة أطباء تناط بها الصلاحيات المحددة لها حسب أحكام هذا النظام وتنتهي مدتها بانتهاؤ دورة المجلس ، وللمجلس إبلاغ أي شاغر في عضوية هذه اللجنة أثناء تلك الدورة .
- المادة ١١ - ١ - يكون الاشتراك في الصندوق الزاميا لجميع الصحفيين المسجلين في سجل الصحفيين الممارسين وذلك باستثناء الصحفي الذي يسجل في النقابة لأول مرة وكان عمره وقت التسجيل خمسين سنة أو أكثر فلا يحق له الاشتراك في الصندوق .

- ب - للصحنى المسجل كعضو في النقابة قبل صدور هذا النظام الاشتراك في الصندوق من تاريخ انتسابه للنقابة شريطة أن يسدد العائدات التقاعدية المستحقة عن تلك المدة دفعة واحدة أو على أقساط شهرية أو سنوية لا تتجاوز الستين .
- ج - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز للصحنى خلال السنتين الأولى والثانية من انتسابه للنقابة أن لا يشترك في الصندوق لأغراض التقاعد وفي هذه الحالة لا يتمتع بالحقوق التقاعدية خلال هذه المدة على أن يحق له إضافة تلك المدة لسني خدمته للتقاعد شريطة أن يطلب ذلك خلال السنة الثالثة وأن يسدد العائدات التقاعدية المستحقة عنها إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية لا تتجاوز الستين .

#### المادة ١٢ - يحق للعضو أن يطلب إحالته على التقاعد إذا توفرت فيه الشروط التالية :-

- ١ - أن لا تقل مدة ممارسته للمهنة عن ٢٥ سنة سواء كانت مستمرة أو متقطعة وتعتبر بداية ممارسته للمهنة من تاريخ انتسابه للنقابة .
  - ب - أن يكون قد أكمل السنتين من عمره .
  - ج - أن يكون مسددا جميع الالتزامات المالية المقررة عليه للصندوق والنقابة حتى تاريخ الطلب .
- المادة ١٣ - يحيل المجلس على التقاعد كل عضو أكمل الخامسة والسنتين من عمره ويحسب راتبه التقاعدي وفقا لأحكام الفقرة (ب) من المادة ١٧ من هذا النظام إذا لم تكن مدة ممارسته للمهنة قد بلغت خمسا وعشرين سنة .

- المادة ١٤ - ١ - للمجلس بناء على طلب العضو أن يوافق على تأجيل دفع العائدات التقاعدية لذلك العضو عن أي من المدد التالية شريطة أن يقوم بتسديد العائدات المؤجلة كاملة بعد زوال السبب الذي أجلت من أجله .
- ١ - مدة المرض المقعد من العمل بصورة مؤقتة على أن يثبت ذلك بتقرير من اللجنة الطبية .
  - ب - مدة توقف العضو عن ممارسة المهنة لظروف قاهرة يقتنع المجلس بها .
  - ج - مدة توقيف الصحنى أو اعتقاله أو حبسه لأسباب غير مخلة بالشرف .
- المادة ١٥ - إذا توفي العضو قبل إحالته على التقاعد يحسب له الراتب التقاعدي الذي يستحقه وفقا لأحكام الفقرة (ب) من المادة ١٧ من هذا النظام .

- المادة ١٦ - إذا أصبح العضو غير قادر على ممارسة المهنة نهائيا بسبب إصابته بمرض أو عاهة بموجب تقرير اللجنة الطبية ولم يكن له مدة مقبولة للتقاعد فيحال على التقاعد ويحسب راتبه التقاعدي في هذه الحالة وفقا لأحكام الفقرة (ب) من المادة ١٧ من هذا النظام .

- المادة ١٧ - يجوز تحديد الراتب التقاعدي للعضو وفقا للأسس التالية :-
- ١ - الراتب التقاعدي الكامل للعضو الذي بلغت ممارسته للمهنة القابلة للتقاعد خمسة وعشرين سنة هو مائة دينار .
  - ب - يحسب الراتب التقاعدي للعضو الذي بلغت مدة ممارسته للمهنة المقبولة للتقاعد أقل من خمسة وعشرين سنة بضرب الراتب التقاعدي الكامل في مدة الأشهر الخاضعة للتقاعد مقسوما على ٣٦٠ .

- المادة ١٨ - ١ - للهيئة العامة بناء على تسيب المجلس زيادة بمقدار الراتب التقاعدي الكامل المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة ١٧ من هذا النظام عند الضرورة إذا سبحت بذلك إمكانات الصندوق المالية على أن تسري زيادة الراتب التقاعدي في هذه الحالة على العضو الذي يحال على التقاعد بعد نفاذ قرار الهيئة العامة أو على أفراد عائلته أو أي منهم حسب مقتضى الحال .

- المادة ١٩ - للعضو الذي بلغت مدة ممارسته للمهنة مدة لا تقل عن ١٢ سنة واعتزل ممارسة المهنة نهائيا أن يطلب من الصندوق تعويضا يعادل نصف الراتب التقاعدي الكامل مضروبا بعدد سني ممارسته للمهنة . وللعضو في هذه الحالة أن يطلب إلى المجلس إعادة قيده في سجل الصحفيين الممارسين على أن يعيد إلى الصندوق كامل المبالغ التي تسلمها دفعة واحدة قبل إعطاء القرار بإعادته .

المادة ٢٠ - يترتب على حالة العضو على التقاعد الاحكام التالية :-

- ١ - نقل اسمه الى سجل الصحفيين المتقاعدين .
- ب - التوقف عن دفع المعاشات التقاعدية .
- ج - الامتناع عن ممارسة المهنة اعتبارا من تاريخ تبليغه بقرار الاحالة .

المادة ٢١ - يعتبر الاشخاص الاتي ذكرهم من افراد عائلة العضو او العضو المتقاعد الذين لهم الحق في الراتب التقاعدي بعد وفاته .

- ١ - والديه والقصر من اخوانه واخواته او المعاقون منهم اذا كان عند وفاته اعزبا .
- ب - واما اذا كان متزوجا عند وفاته فيعتبر من افراد عائلته .

- ١ - الزوج او الزوجة .
- ٢ - الاولاد الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشرة من العمر او الذين لا يزالون يدرسون في المؤسسات العلمية وذلك السحين اكمالهم الخامسة والعشرين من اعمارهم .

- ٣ - الاولاد المعاقون .
- ٤ - الوالدان والاخوة والاخوات القصر او المعاقون منهم اذا كان العضو قد طلب او اوصى باضافتهم الى من يعيلهم .

المادة ٢٢ - ١ - يقسم الراتب التقاعدي خصما متساوية على المعالين من عائلته الموجودين على قيد الحياة عند وفاة العضو مع احتساب حصة للعضو نفسه على ان تعتبر حصة العضو حقا للصندوق وفي جميع الاحوال يشترط ان لا يقل الحد الأدنى للخصومات التقاعدية للمعالين جميعا عن ٥٠ ٪ من الراتب التقاعدي الذي كان العضو يتقاضاه .

- ب - اذا توفي العضو عن زوجة او زوجات حوامل يعاد توزيع الراتب التقاعدي مجددا بعد الولادة .
- ج - اذا تغير حال اي من عائلة العضو من لم يكن من المعالين بتاريخ وفاة العضو بحيث اصبح مستحقا للراتب التقاعدي فيعاد توزيع الراتب التقاعدي مجددا عندئذ على جميع المستحقين بن فيوم المعال الجديد .

المادة ٢٣ - ١ - تقطع الخصومات التقاعدية عن اي من الازواج او البنات او الاخوات او الامهات عند زواجها ويعاد اليها مرة اخرى عند الطلاق او الترميل لها عند زواجها مرة اخرى لينقطع عنها نهائيا .

ب - اذا توفي احد المستحقين للراتب التقاعدي فان حصته من الراتب التقاعدي تعود الى الصندوق .

المادة ٢٤ - يترتب على العضو او المعال تبليغ المجلس بكل ما من شأنه التأثير في الحقوق التقاعدية كالحالات المتعلقة بالنسب او انتهاء الدراسة او تركها او الزواج او الطلاق او الوفاة التي توجب اعادة النظر في الحقوق التقاعدية والمجلس الحق في حالة الاخلال باحكام هذه المادة اتخاذ الاجراء الذي يراه مناسبا لتمويض الصندوق مما لحق به من ضرر وله ايقاف الراتب التقاعدي لحين استيفاء ما صرف منه بغير حق .

المادة ٢٥ - على كل معال يتقاضى راتبا تقاعديا من الصندوق ان يقدم للمجلس في شهر كانون الثاني من كل سنة الوثائق التي تثبت بقاء الحالة التي يستحق بموجبها راتب التقاعد واذا تأخر عن تقديم هذه الوثائق في موعدها يوقف صرف راتبه التقاعدي الى ان يتم تقديمها .

المادة ٢٦ - يبدأ حساب الراتب التقاعدي من التاريخ الذي يقره المجلس لاحالة العضو على التقاعد او من تاريخ وفاة العضو وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٢٧ - يحدد اليوم العاشر من كل شهر موعدا نهائيا لدفع المعاشات التقاعدية عن الشهر السابق ويحدد هذا التاريخ يبدأ حساب غرامة مالية بنسبة ٢ ٪ شهريا من المبالغ المتأخرة .

المادة ٢٨ - باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة ١٣ من هذا النظام اذا تخلف العضو عن دفع المعاشات التقاعدية للصندوق لمدة سنتين متتاليتين بدون عذر مشروع يقبله المجلس رغم اذارته بنقل اسمه الى سجل الصحفيين غير الممارسين بقرار من المجلس وفقا لاحكام القانون .

المادة ٢٩ - يحق للعضو او لاي من المعالين الاعتراض على قرارات اللجنة في تطبيق احكام هذا النظام الى المجلس وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بالقرار موضوع الاعتراض .

المادة ٣٠ - بالرغم مما ورد في هذا النظام لا يحصل اي عضو على التقاعد الا بعد مرور سبع سنوات على صدور هذا النظام ويستثنى من ذلك الاعضاء الذين تنطبق عليهم احكام اي من المادتين ١٥ و ١٦ من هذا النظام .

المادة ٣١ - للمجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام على ان لا تتعارض مع احكامه او تخالفها .

### الحسين بن طلال

١٩٨٧/٢/١٧

وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحطة مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحبود	وزير الخارجية محي الدين الحسيني	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي
وزير المالية د. همام عوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المشير	وزير الاشغال العمامة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمفاسد الاسلابة د. الشيخ عبدالعزيز الخياط
وزير العدل رياض الشكمكة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار مehd الخطيب	وزير النقل المهندس احمد خفقلان	وزير الطاقة والتربية العالية والتربية المدنية د. هشام الخطيب
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف جبدان	وزير الشباب د. عيد النحيات	وزير الداخلية رجائي النجاني	وزير الصحة زيد حمزة

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٨٥٥) تاريخ ١٩٨٧/٢/٢٢ المتضمن الموافقة على اتفاقية تأسيس الشركة السعودية الاردنية للاستثمارات الصناعية والزراعية ونظامها الاساسي التي تم التوقيع عليها في الرياض بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢ بشكلها التالي:-

اتفاقية تأسيس الشركة السعودية الاردنية

للاستثمارات الصناعية والزراعية

انه في يوم الخميس ١٤٠٧/٦/١٤ الموافق ١٩٨٧/٢/١٢

وقعت هذه الاتفاقية بين كل من :

اولاً: حكومة المملكة العربية السعودية ويمثلها معالي الاستاذ محمد  
ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني ..... طرف اول  
ثانياً: حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ويمثلها معالي الدكتور رجائي  
المعشر وزير الصناعة والتجارة ..... طرف ثان

تشهد

نظرا لروابط القوة التي تربط البلدين الشقيقين الاردني والسعودي  
ودعما للعمل المشترك نحو تطوير التعاون الاقتصادي فيما بينهما .  
اتفق الطرفان على مايلي :

مادة (١)

تنشأ وفقا لاحكام هذه الاتفاقية شركة مساهمة مشتركة تسمى الشركة  
السعودية الاردنية للاستثمارات الصناعية والزراعية وتكون لها الشخصية  
القانونية والاعتبارية وسائر الحقوق والملاحيات للقيام باعمالها في المملكة  
الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وتتمتع بالاستقلال المالي  
والاداري الكامل .

مادة (٢)

تقوم الشركة بالاستثمارات في المجالين الصناعي والزراعي في المملكة  
الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية على اسي تجارية وذلك من طريق  
انشاء المشاريع الصناعية والزراعية وتسويق منتجاتها في البلدين وخارجهما .

ويجوز للشركة ان يكون لها مملكة أو أن تشارك أو تساهم مع غيرها من  
المؤسسات والشركات التي تراول اعمالا شبيهة باعمالها أو التي قد تعاونها  
على تحقيق اغراضها وكذلك انشاء شركات فرعية لتولى مشروعات معينة .

مادة (٣)

يكون المركز الرئيسي للشركة بمدينة عمان في المملكة الاردنية  
الهاشمية ويجوز لمجلس ادارتها أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات  
داخل المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية أو خارجهما .

مادة (٤)

مدة الشركة خمسون عاما ابتداءً من تاريخ تبادل وثائق ابرام هذه  
الاتفاقية وفقا للتقويم الميلادي ويجوز تمديدتها بموافقة الجمعية العامة .

مادة (٥)

رأس مال الشركة خمسون مليون دولار امريكي يوزع على خمسمائة ألف سهم  
قيمة كل سهم منها مائة دولار وقد تم الاكتتاب بها على النحو التالي :  
(٢٥٠,٠٠٠) مائتان وخمسون ألف سهم لحكومة المملكة العربية السعودية  
(٢٥٠,٠٠٠) مائتان وخمسون ألف سهم لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
ويتم دفع حصة حكومة المملكة العربية السعودية بالدولار الأمريكي وحصة  
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بالدينار الاردني بسعر التبادل الحاضر  
للدينار الاردني مقابل الدولار بتاريخ دفع الحصة .  
ويُدفع ٢٠٪ من كامل القيمة الاسمية للسهم خلال ثلاثين يوما اعتباراً من  
تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية في حساب يتم فتحه لهذا الغرض لدى احد المصارف  
المعتمدة في المملكة الاردنية الهاشمية . ويجري سحب هذه المبالغ بعد تأسيس  
الشركة بقرار من مجلس الإدارة ويحدد الباقي على القسط يحدد مجلس الإدارة  
مدتها ومواعيد تأديتها وفقا لاحتياجات الشركة .

هكذا من الأصول

وبالنسبة للتحويل للخارج للعمليات التي تتعلق بالشركة ومشاريعها وفروعها فيتم ذلك بالعملة الحرة بغير التبادل الحر للدينار في مقابل الدولة.

#### مادة (٦)

يعتبر النظام الأساسي للشركة المرفق بهذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ منها.

#### مادة (٧)

تتمتع الشركة بالمزايا والإعفاءات والخصومات التي تقرها قوانين تشجيع استثمار رأسمال المال الصادرة في البلدين .

#### مادة (٨)

لا يجوز تأمين أو معاداة أو تجميد أو فسخ الحراسة أو الاستيلاء على الشركة أو ممتلكاتها أو فروعها أو أنصبة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في رأسمالها .

#### مادة (٩)

للشركة الحق في تحويل أموالها للخارج وفقاً لمتطلبات المرافعة دون أية قيود ، كما لاتخضع للقواعد المقررة بشأن تنظيم الرقابة على عمليات تحويل النقد وفروعها .

#### مادة (١٠)

أ) تعتبر الشركة ومشاريعها وفروعها من شركات القطاع الخاص . ولا تسري عليها التشريعات والأنظمة الخاصة بالقطاع العام والعاملين فيه .  
ب) يضع مجلس إدارة الشركة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية والفنية وغيرها من أنظمة الشركة . كما يضع الأنظمة الخاصة بشؤون العاملين

دون التقيد بشروط الاستخدام وانتهاء الخدمة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية باستثناء قانون الضمان أو التأمينات الاجتماعية .

#### مادة (١١)

أ) مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية الفل مقرر في قوانين البلدين ، تعفى أرباح الشركة ومشاريعها وفروعها من جميع الضرائب والرسوم المقررة ، على الأرباح ومن الضريبة على أرباح رؤوس الأموال المتداولة لمدة خمس سنوات من تاريخ أول ميزانية رابحة للمشروع ويسرى هذا الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع .  
ب) تعفى الشركة ومشاريعها وفروعها من رسوم التسجيل ورسوم الطوابع ورسوم انتقال الأسهم .

#### مادة (١٢)

أ) تعفى الآلات والمعدات ووسائل النقل التي تملكها الشركة ومشاريعها وفروعها من الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية وغيرها من الضرائب والرسوم .  
ب) للشركة ومشاريعها وفروعها أن تستورد مباشرة جميع احتياجاتها من الآلات والتجهيزات والمعدات والآليات وسيارات العمل والمواد اللازمة لإقامة مشاريعها أو توسيعها وكذلك المواد الأولية اللازمة لعمليات تشغيل مشاريعها . وذلك استثناء من أحكام الحصر والتقييد ومن نظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ .

#### مادة (١٣)

يحق للمساهمين استيفاء وتحويل أرباحهم وحقوقهم الناتجة له من الشركة ومشاريعها وفروعها إلى الخارج بالعملة الحرة دون أية قيود .

هكذا من الأصول

مادة (١٤)

لأي من طرفي الاتفاقية حق التصرف في حصة في رأسمال الشركة لشخص طبيعي أو معنوي يحمل جنسيته دون خضوع لأية قيود مالية أو قانونية أو ضريبية .

مادة (١٥)

تخضع الشركة ومشاريعها وفروعها المقامة في كل من البلدين لأحكام اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للشركة وقرارات الجمعية العامة ويطبق قانون الشركات الأردني على الشركة ومشاريعها وفروعها المقامة في الأردن ويطبق نظام الشركات السعودي على مشاريع الشركة وفروعها المقامة في السعودية وذلك في كل مالم يرد به نص في العقد أو النظام الأساسي .

مادة (١٦)

يصدق الطرفان على هذه الاتفاقية وفقا للأصول المعتمدة في كل من البلدين وتعتبر نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق إبرامها .

مادة (١٧)

حررت هذه الاتفاقية على نسختين أصليتين وجرى التوقيع عليهما من قبل الطرفين المتعاقدين وسلمت نسخة لكل طرف .

من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية من حكومة المملكة العربية السعودية  
وزير الصناعة والتجارة وزير المالية والاقتصاد الوطني

د. رجائي المعشر  
محمد عبد الحليم

النظام الأساسيللشركة السعودية الأردنية للاستثمارات الصناعية والزراعيةالباب الأولفي تأسيس الشركة

تأسست طبقا لأحكام اتفاقية التأسيس الموقعة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية شركة مساهمة سعودية أردنية مشتركة بالشروط المقررة فيما بعد تسمى الشركة السعودية الأردنية للاستثمارات الصناعية والزراعية .

المادة (١) تقوم الشركة بالاستثمارات في المجالين الصناعي والزراعي في المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية على أسس تجارية وذلك من طريق إنشاء المشاريع الصناعية والزراعية وتسويق منتجاتها في البلدين وخارجهما .

ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشارك أو تساهم مع غيرها من المؤسسات والشركات التي تزاوِل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها وكذلك إنشاء شركات فرعية لتولى مشروعات معينة .

المادة (٢) يكون المركز الرئيسي للشركة بمدينة عمان في المملكة الأردنية الهاشمية ويجوز لمجلس إدارتها أن ينشئ لها فروعا أو مكاتب أو توكيلات داخل المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وخارجهما .

المادة (٣) مدة الشركة خمسون عاما ابتداء من تاريخ تبادل وثائق إبرام الاتفاقية وفقا للتقويم الميلادي ويجوز تمديدتها بموافقة الجمعية العامة .

المادة (٤) رأس مال الشركة خمسون مليون دولار أمريكي يوزع على خمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم منها مائة دولار وقد تم الاكتتاب بها على النحو التالي (٢٥٠.٠٠٠) مائتان وخمسون ألف سهم لحكومة المملكة العربية السعودية (٢٥٠.٠٠٠) مائتان وخمسون ألف سهم لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

هكذا من المأهول

ويتم دفع حصة حكومة المملكة العربية السعودية بالدولار الأمريكي وحصة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بالدينار الأردني . وتجرى التحويلات النقدية لحصة المملكة الأردنية الهاشمية بالدينار الأردني بسعر التبادل الحر للدينار مقابل الدولار بتاريخ دفع الحصة . ويدفع (٢٠٪) من كامل القيمة الاسمية للسهم خلال ثلاثين يوما اعتبارا من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية في حساب يتم فتحه لهذا الغرض لدى احد المصارف المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية . ولا يجوز سحب هذه المبالغ الا بعد تأسيس الشركة وبقرار من مجلس الإدارة .

ويحدد الباقي على القسط يحدد مجلس الإدارة عددها ومواعيد تأديتها وفقا لاحتياجات الشركة .

وبالنسبة للتحويل للخارج للمعاملات التي تتعلق بالشركة ومشاريعها وفروعها فيتم ذلك بالعملة الحرة بسعر التبادل الحر للدينار الأردني في مقابل الدولار .

المادة (٥) جميع اسهم الشركة اسمية والسهم غير قابل للتجزئة .

المادة (٦) تستخرج المكونة الممثلة للاسهم من دفتر ذي قسائم وتعطى ارقاما متسلسلة ويوقع عليها رئيس مجلس الإدارة ومفوض آخر يختاره مجلس الإدارة وتمهر بخاتم الشركة ويجب ان يتضمن الملصق على الاصح قيمة رأس المال ومدن الاسهم الموزع عليها وفرض الشركة ومركز ادارتها ومدتها . كما يجب ان يثبت على الاسهم مقدار مادلج من اصل قيمتها ويكون للاسهم قسائم ذات ارقام متسلسلة ومشتعلة على رقم السهم .

المادة (٧) لايجوز للمساهمين نقل ملكية الاسهم التي يملكها الا لشخص طبيعي او معنوي يحمل الجنسية الأردنية او جنسية المملكة العربية السعودية بشرط ان يكون المتمركك اليه من ذات جنسية المتمركك .

ولا تنتقل الملكية الا باثبات التصرف كتابة في سجل خاص يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتمركك والمتصرف اليه ومعقد على التوقيع فيه بالطريقة التي يقررها مجلس الإدارة . واذا ترتب على وفاة المساهم انتقال تركته او جزء منها الى شخص غير سعودي او اردني فيجب على هذا الوارث ان ينقل ملكية الاسهم التي اعتبرت بالوفاة جزءا من الشركة الى شخص طبيعي او معنوي اردني او سعودي من ذات جنسية المتوفى في خلال اربعة اشهر فان لم يتم ذلك خلال المدة المذكورة يتعين على مجلس الإدارة ان يبيع تلك الاسهم لشخص طبيعي اردني او سعودي لحساب الوارث المذكور .

المادة (٨) بدون اخلال باحكام هذا النظام كل الاسهم تخول بدون اي تمييز حقوقا متساوية للمساهمين في ملكية موجودات الشركة وارباحها وفي الحقوق التي منحها هذا النظام للمساهمين .

المادة (٩) لايلزم المساهمون إلا بالقيمة الاسمية لاسهمهم ولا تجوز زيادة التزاماتهم .

المادة (١٠) يترتب على ملكية الاسهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة ومجلس ادارتها .

المادة (١١) لايجوز لداشن المساهم أي سبب ان يطلبوا رفع الاختتام على دفاتر الشركة او مستنداتها او ممتلكاتها ولا ان يطلبوا بيع او قسمتها هذه الممتلكات . ولا ان يتدخلوا بأية طريقة في ادارة اموال الشركة ويتعيين عليهم في استعمال حقوقهم ضد المدينين المساهمين ان يعولوا على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وقرارات جمعيتها العامة .

هكذا من الأعمال

المادة (١٢) تدفع الأرباح المستحقة للاسهم الى آخر ماله يقيده اسمه في سجل نقل الملكية بالشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة لاسهم سواء كانت حصة في الأرباح او نصيبا من الموجودات عند التصفية .

المادة (١٣) يجوز طبقاً لاحكام هذا النظام زيادة رأسي المال واصدار اسهم جديدة كما يجوز تخفيضه ، وفي حالة الزيادة يكون للمساهمين الاولية حق الاكتتاب بنسبة مضافتهم في رأسي مال الشركة وقت اصدار الاسهم الجديدة . ولا يجوز اصدار الاسهم الجديدة بأقل من القيمة الاسمية للاسهم الاسمية واذا اصدرت بأكثر من هذه القيمة يضاف الفرق بحساب احتياطي علاوة اصدار الاسهم .

المادة (١٤) للجمعية العامة ان تقرر اصدار سندات من أي نوع ويوضح القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى اسهم مع مراعاة احكام المادة (١٣) من هذا النظام .

#### الباب الثاني

##### في ادارة الشركة

المادة (١٥) يدير الشركة مجلس ادارة مكون من ستة اعضاء ينتخبون من بينهم رئيس المجلس ونائبه ويتم اختيار اعضاء المجلس من قبل الجمعية العامة للمساهمين التي يكون لها الحق في اي وقت انهاء عضوية أي من اعضاء مجلس الادارة واختيار غيره . واستثناء من ذلك يعين الطرفان اول مجلس ادارة يختار كل من الطرفين ثلاثة من اعضائه ، وفي جميع الاحوال يكون رئيس مجلس الادارة سعوديا ونائب الرئيس اردنيا .

المادة (١٦) تكون مدة العضوية في مجلس الادارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد واستثناء من ذلك تكون مدة عضوية اول مجلس ادارة خمس سنوات .

المادة (١٧) يعقد مجلس الادارة اجتماعاته في مركز الشركة كلما اقتضت الحاجة على ان يعقد ثلاث جلسات في السنة على الاقل ويكون انعقاده بدموة من رئيس مجلس الادارة ويجوز انعقاد المجلس - عند الحاجة - خارج مركز الشركة ويشترط في هذه الحالة حضور خمسة اعضاء على الاقل .

المادة (١٨) لا يكون اجتماع مجلس الادارة صحيحا الا بحضور الغلبية اعضاءه .

##### المادة (١٩)

- (أ) فيما عدا ما ينص عليه هذا النظام او تقررته الجمعية العامة تكون قرارات مجلس الادارة صحيحة اذا وافقت عليها الاغلبية المطلقة للحاضرين .
- (ب) لا يجوز لاحد اعضاء المجلس الاشتراك في بحث مسائل التي تكون له فيها مصلحة شخصية او التعميت عليها .
- (ج) يحظر على عضو مجلس الادارة ان تكون له مصلحة في أية عقود او تصرفات تجريها الشركة ، او ان يكون وكيلاً لاية جهة تتعامل معها ، بأجر او بدون أجر ، سواء كان ذلك كله بصورة مباشرة او غير مباشرة ، ويقع باطلا كل تصرف يتم على خلاف ذلك .

المادة (٢٠) فيما عدا ما احتفظ به النظام من سلطات للجمعية العامة يكون لمجلس الادارة اوسع السلطات في ادارة الشركة خاضعا في ذلك لأي تحديد تقررته الجمعية العامة للشركة .

المادة (٢١) لا يجوز للشركة ان تفتح لاحد اعضاء مجلس الادارة اعتماداً او تقدم له قرضاً او تضمن له أي قرض يعقده مع الغير او تقدم له أية ميزة غير ماضية عليه النظام ويقع باطلا كل تصرف يتم على خلاف ذلك .

المادة (٢٢) ترد لافضاء مجلس الادارة النفقات العادية التي يتكبدونها بسبب ادايتهم لمهمتهم كأعضاء في مجلس الادارة .

هكذا من الأهل

المادة (٢٣) تحدد الجمعية العامة مكافأة سنوية مناسبة لأعضاء مجلس الإدارة كما تحدد بدل الحضور عن كل جلسة يحضرها المعضل .

المادة (٢٤) على مجلس الإدارة ان يعد من كل سنة مالية خلال ثلاثة اشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء الميزانية العامة للشركة وحساب الأرباح والخسائر وفقا لاصول المحاسبة المتعارف عليها .

ويجب ان تبين الميزانية بشكل دقيق المركز المالي للشركة وان تتفحص ملاحظات عن أي التزام على الشركة له امتياز على موجوداتها ، وأي تغيير في النظام المحاسبي يكون قد حدث خلال السنة المعدة عنها الميزانية العامة للشركة .

المادة (٢٥) على مجلس الإدارة ان يقدم للجمعية العامة في ختام كل سنة مالية للشركة تقريراً يتضمن :

أ) شرحاً واضحاً لبيئود الإيرادات والمصروفات والعناصر الرئيسية للميزانية ،  
ب) بياناً تفصيلياً بتوزيع مالي أرباح السنة المالية المنتهية وما يكون مرحلاً من السنة السابقة . وذلك بالتطبيق لاحكام نظام الشركة وتعيين موعد توزيع الأرباح بحيث لا يتجاوز شهرين من تاريخ اعتماد الميزانية من قبل الجمعية العامة .

المادة (٢٦) يرسل مجلس الإدارة نسخة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية من تقريره السنوي المشار اليه في المادة السابقة والنسخ الكامل لتقرير مراقب الحسابات الى كل مساهم بالبريد المضمون قبل موعد عقد الجمعية العامة بثلاثين يوماً على الأقل .

المادة (٢٧)

أ) يحدد مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للشركة واللوائح الداخلية ونظام العاملين ولائحة تنظيم سير العمل في المجلس .

ب) يعين مجلس الإدارة مديراً عاماً للشركة من الجنسية الأردنية ويحدد ملاحياته ومسؤولياته وراتبه .

المادة (٢٨) يمثل الشركة امام القضاء رئيس مجلس إدارتها أو من يفوضه بذلك .

المادة (٢٩) يعين مجلس الإدارة المفوضين بالتوقيع عن الشركة .

### الباب الثالث

#### في الجمعية العامة

المادة (٣٠) الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين .

المادة (٣١) لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة بنفسه ويكون له صوت واحد عن كل سهم وله ان ينيب عنه من يمثله فيها ويجب ان تكون الإنابة ثابتة في محرر معقد عليه من جهة الاختصاص في البلد الصادر فيه ويودع هذا المحرر مقر الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة .

المادة (٣٢) تعقد الجمعية العامة اجتماعها مرة كل سنة على الأقل وليس موعداً لا يتجاوز أربعة اشهر من انتهاء السنة المالية بدعوة من مجلس الإدارة لسماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية السابقة عن نشاط الشركة ومركزها المالي وتقرير مراقب الحسابات والمعاداة على الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر واختيار مراقب الحسابات أو أكثر وتقرير مكافآت واختيار أعضاء مجلس الإدارة وتقدير مكافآتهم .

المادة (٣٣) لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما رأى حاجة لذلك ويجب عليه دعوتها بناءً على طلب مراقب الحسابات أو مساهم أو مساهمين يحوزون على نصف رأى المال على الأقل .

هكذا من الأصول

المادة (٣٤) يشترط لعمدة الجمعية العامة للشركة ان يكون ثلثا رأي المال المكتتب به على الأقل ممثلا فيها، فاذا لم يتوافر هذا القدر في الاجتماع الاول، عقدت بناءً على دعوة ثانية خلال الثلاثين يوما التالية، ويعتبر انعقادها الثاني صحيحا مهما كان عدد الاسهم الممثلة فيه.

المادة (٣٥) يجب على اعضاء مجلس الإدارة حضور اجتماع الجمعية العامة سواء عقد الاجتماع بناءً على دعوته او بدونها.

المادة (٣٦) تعقد الجمعية العامة بحضور ممثلين مفوضين من قبل المساهمين ينتخبون من بينهم رئيسا للاجتماع وتصدر قراراتها بأغلبية الاسهم الممثلة في الاجتماع.

المادة (٣٧) يعين رئيس الاجتماع سكرتيرا للجلسة والعدد الكافي من المراقبين لغرض الاصوات على ان يقرر الجمعية العامة تعيينهم.

المادة (٣٨) لكل مساهم اثناء انعقاد الجمعية العامة حق مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر وأي موضوع يتقدم به جدول اعمال الجمعية العامة او أي موضوع آخر يطلب مناقشته بمساهم او مساهمون يملكون (١٠٪) من رأسمال الشركة.

ويكون مجلس الإدارة ملزما بالإجابة على أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرف مصالح الشركة للفرار، على انه يشترط تقديم الأسئلة الى سكرتارية مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة ايام على الأقل، وتثبت خلاصة وافية لجميع المناقشات في محضر الجمعية العامة.

المادة (٣٩) فيما عدا السلطات التي ينص النظام على الاحتفاظ بها للجمعية العامة في حالة الانعقاد غير العادي فان للجمعية العامة كامل السلطة التنظيمية للشركة في حدود القوانين والاتفاقيات التي ينص عليها هذا النظام واحكامه.

المادة (٤٠) يشترط لانعقاد الجمعية العامة غير العادية ان يكون ممثلا فيها ثلاثة ارباع رأي المال المكتتب به، وتختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتي:

(أ) تعديل نصوص هذا النظام.

(ب) زيادة او خفض رأسمال المال وفقا لناسي وبالصيغة التي يتفق عليها.

(ج) حل الشركة وتصفيتها لتغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة.

(د) اطالة مدة الشركة او تقصيرها.

(هـ) الاختصاصات الاخرى الممنوحة بهذا النظام.

وتكون قراراتها صحيحة اذا وافق عليها عدد من الاصوات يمثل ثلثي رأسمال المكتتب به وفيما عدا سابق، تسري على الجمعية العامة غير العادية الاحكام المنصوص عليها في هذا النظام المطبقة على الجمعية العامة العادية.

المادة (٤١) تكون قرارات الجمعية العامة العاددة طبقا لهذا النظام ملزمة لجميع المساهمين.

المادة (٤٢) لا يجوز للجمعية العامة ان تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الاعمال المبين في اعلان الدعوة مع مراعاة ماورد في المادة (٣٨).

المادة (٤٣) تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في سجل خاص يوقع عليه كل من الرئيس واهضاء المجلس وكذلك سكرتير المجلس، كما تدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية في سجل خاص يوقع عليه رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامعو الاصوات ومراقب الحسابات، ويكون اثبات محاضر الاجتماعات في هذين السجلين بصفة منتظمة عقب كل جلسة مباشرة وفي صفحات متتابعة دون كسح او تحشير.

هكذا من الأصول

### الباب الخامس مراقب الحسابات

**المادة (٤٤)** يكون لشركة مراقب للحسابات تعيينه الجمعية العامة وتحديد اتعابه ويجب ان تتوافر فيه شروط مفتش الحسابات في اشركات المساهمة العامة ويباشر المراقب الذي تعيينه الجمعية مهمته من تاريخ تعيينه الى تاريخ انعقاد الجمعية التالية .

ويجوز ان يكون مراقب الحسابات شخصا واحدا او اشخاصا متعددين واذا خلا منصب احد المراقبين وجب في أسرع وقت ممكن دعوة الجمعية العامة لاختيار خلف له وحتى يعين خلفه يختار مجلس الإدارة من يحل محله فوراً .

**المادة (٤٥)** لمراقب الحسابات في كل وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها بغرض اجراء المراقبة وله كذلك ان يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ويتعين على مجلس الإدارة تمكينه من كل ذلك . وعلى المراقب في حالة اعاقته عن اداء مهمته على الوجه المتقدم اثبات ذلك في تقرير يقدم الى مجلس الإدارة فاذا لم يقم مجلس الإدارة بتيسير مهمته يخطبـر كلا من المساهمين بنسخة من التقرير كما يعرف الامر على الجمعية العامة في اول اجتماع لها .

**المادة (٤٦)** على مراقب الحسابات ان يحضر اجتماع الجمعية العامة ويتأكد من صحة الاجراءات التي اتبعت في الدعوة الى الاجتماع وعليه أن يبدى في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بمهمة كمراقب لحسابات الشركة ويوجه خاص في مدى الموافقة على الميزانية العامة بتحفظ او بدون تحفظ . ويتلو المراقب تقريره على الجمعية العامة ويجب ان يشتمل التقرير بصورة خاصة على البيانات التالية :

(أ) ما اذا كان المراقب قد حمل على المعلومات والإيضاحات التي رأى ضرورة حملها عليها لغرض اجراء المراقبة .

(ب) ما اذا كان من رأيه ان الشركة تمسك بحسابات نظامية منتظمة .

(ج) ما اذا كانت الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر متفقة مع الحسابات والملخصات .

(د) ما اذا كان من رأيه وفي ضوء المعلومات والإيضاحات التي قدمت اليه ان هذه الحسابات تتفق مع كل ما في عليه النظام وما توجه اصول المحاسبة المتعارف عليها . وما اذا كانت الميزانية تعطى صورة واضحة وصادقة عن المركز المالي للشركة في ختام السنة المالية وما اذا كان حساب الأرباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن ارباح وخسائر الشركة في السنة المالية .

(هـ) بيان الوسائل التي توصل بها للتحقق من وجود الأصول وطرق تقويمها وتقدير التبعات القائمة وما اذا كان الجرد قد عمل وفقا للاصول المحاسبية المتعارف عليها مع بيان ما جد من تعديل على طريقة الجرد التي اتبعت في السنة السابقة ان كان هناك تعديل .

(و) ما اذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو مثبت في دفاتر الشركة .

(ز) ما اذا كانت قد وقعت اثناء السنة المالية مخالفات لاحكام هذا النظام ولم يتم تلافيها وتعيين هذه المخالفات .

**المادة (٤٧)** يسأل مراقب الحسابات عن صحة البيانات الواردة في تقريره بومعه وكذا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم اثناء انعقاد الجمعية العامة ان يناقشه ويستوضحه عما ورد به .

هكذا من الأعمال

الباب السادسالسنة المالية - المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

المادة (٤٨) تبدأ السنة المالية للشركة في أول كانون الثاني (يناير) وتنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) وبالنسبة للسنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ نفاذ هذا النظام وتنتهي في ٣١ كانون الأول (ديسمبر).

المادة (٤٩) توزع أرباح الشركة المالية السنوية بعد اقتطاع جميع المصروفات الأخرى واستهلاكات موجودات الشركة وفق النسب التي يحددها نظام الشركة المحاسبي والتكاليف الأخرى كما يلي :

أ) يبدأ باقتطاع مبلغ يعادل ١٠٪ من الأرباح المالية لتكوين احتياطي إجباري ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع هذا الاحتياطي قدراً يعادل ٥٠٪ من رأس المال وإذا نقي الاحتياطي لسبب من الأسباب يتمين العودة إلى الاقتطاع وللجمعية العامة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة اقتطاع نسب أخرى لتكوين احتياطيات للطوارئ أو غيرها وفقاً لما تقتضيه مصلحة الشركة .

ب) يوزع الباقي من الأرباح على المساهمين أو يرحل كله أو يعطى إلى السنة المقبلة .

المادة (٥٠) تستخدم أموال الاحتياطيات لما فيه صالح الشركة والمساهمين بناءً على توصية من مجلس الإدارة وبقرار من الجمعية العامة .

الباب السابعفي المنازعات

المادة (٥١) أي خلاف يتعلق باتفاقية التأسيس أو بهذا النظام ويتعدى حله بالتفاهم يسوى عن طريق التحكيم الذي يتم باختيار كل طرف محكماً من جانبه ويتفق المحكمان على اختيار محكم ثالث مرجح ويلتزم الطرفان بنتيجة التحكيم

لذا لم يتفق المحكمان على اختيار المحكم المرجح خلال ثلاثين يوماً يمين أمين سام الجامعة العربية المحكم المرجح بناءً على طلب أي من الطرفين . وتضع لجنة التحكيم قواعد الإجراءات الخاصة بها دون التقيد بقانون أي من الدولتين . وتطبق هيئة التحكيم إلى جانب أحكام هذا النظام المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية في دولتي الطرفين ومبادئ العدالة .

الباب الثامنالحل والتصفية

المادة (٥٢) في حالة خسارة نقد رأس المال على الأقل محل الشركة قبل انقضاء مدتها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

المادة (٥٣) عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل انقضاء مدتها تعين الجمعية العامة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعيين مصل أو أكثر وتحدد سلطاتهم وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصلين . أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إبراء ذمة المصلين .

الباب التاسعالمصاريف التأسيسية

المادة (٥٤) المصاريف والالتزام المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة تقيد في حساب خاص وتستهلك بقرار من مجلس الإدارة .

هكذا من المأهول

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣ بالاستناد الى المادة (٢٣) من نظام الاشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ - الموافقة على تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ١٩٨٧) بشكلها التالي :-

تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ١٩٨٧  
صادرة بالاستناد الى المادة ( ٢٣ ) من  
نظام الاشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦.

#### المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ١٩٨٧) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

#### المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المضمنة لها أدناه ما لم تدل على غير ذلك :

النظام : نظام الاشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ واي تعديلات تطرأ عليه  
او اي نظام آخر يحل محله .  
الوزارة : وزارة الاشغال العامة .  
الوزير : وزير الاشغال العامة .  
اللجنة : لجنة تصنيف المقاولين من الفئات الخمس الاولى المشكلة بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢٣) من النظام .  
الملحق رقم (١) : الملحق الذي يتضمن تعريف أنواع اشغال المقاولات ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه التعليمات .  
الملحق رقم (٢) : الملحق الذي يتضمن متطلبات التصنيف ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه التعليمات .

#### المادة (٣)

ينم تصنيف المقاولين في ست فئات هي الفئات الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة وتعتبر كل فئة من الفئات الخمس الاولى فئة عليا .

#### المادة (٤)

أ - يشكل مجلس الوزراء مجلساً علياً لتنسيق الوزير لجنة لتصنيف المقاولين من الفئات الخمس الاولى من ثمانية أعضاء ويكون مدير دائرة العطاءات الحكومية رئيساً لها .

ب . تجتمع هذه اللجنة كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها ، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور خمسة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيسها من بينهم ، وتتخذ قراراتها بالاجماع او بأكثرية أصوات أربعة من أعضائها الحاضرين ، وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة . وللجنة الاستعانة بالخبراء أو المختصين عند الحاجة لتقديم خبراتهم في الامور المتعلقة بمهامها دون أن يكون لهم حق التصويت على قراراتها .

ج . تقوم اللجنة بالمهام التالية :

- ١ . النظر في طلبات التصنيف المقدمة من المقاولين والتأكد من صحة الشهادات والوثائق المقدمة مع الطلبات ورفع التنسيبات بشأن تلك الطلبات الى الوزير .
- ٢ . تقديم الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذه التعليمات وملاحظتها كلما دعت الحاجة الى ذلك .

#### المادة (٥)

أ . تقسم اشغال المقاولات لغايات تصنيف المقاولين الى المجالات التالية :-

- ١ . الطرق .
- ٢ . الابنية .
- ٣ . الكهروميكانيك .
- ٤ . المياه والمجاري .
- ٥ . الاشغال الاخرى .

ب . تحدد الاختصاصات التي تدخل في كل مجال من مجالات الاشغال المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة ويتم تعريف كل منها على الوجه المبين في الملحق رقم ( ١ ) .

هكذا من الأشغال

## المادة (٦)

أ- يصنف المقاول من الفئات الخمس الأولى في اختصاص أو أكثر بقرار مسن الوزير بناءً على تنسيب اللجنة .

ب- يسري قرار التصنيف للفئات الخمس الأولى لمدة سنة واحدة تبدأ من اليوم الأول من شهر نيسان من سنة التصنيف وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من السنة التالية ، وإذا تم التصنيف في أي وقت بعد ذلك التاريخ فينتهي مفعوله في هذه الحالة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يلي تاريخ التصنيف .

ج- بالرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة، للجنة إعادة النظر في تصنيف أي مقاول من الفئات الخمس الأولى في أي وقت خلال سنة التصنيف إذا دعت الحاجة ، وذلك في ضوء المعلومات المتوفرة لديها عن أوضاع المقاول وعن ممارستها العملية في تنفيذ أشغاله .

## المادة (٧)

لوزير - بناءً على تنسيب اللجنة - أن يعتبر أي مقاول من الفئة الأولى (مقاولاً عاماً) إذا تم تصنيفه في أربعة مجالات من مجالات الأشغال المنصوص عليها في المادة (٥) من هذه التعليمات شريطة أن يكون مجال الطرق والابنية من بينها وأن يكون تصنيفه في الفئة الأولى لثلاثة مجالات منها وفي الفئة الأولى أو الثانية في المجال الرابع .

## المادة (٨)

يشترط في المقاول الذي يرغب في التصنيف في أي من الفئات الخمس الأولى التقيّد بما يلي :-

- ١- أن يكون له مكتب ثابت ومناسب لدرجة تصنيفه حسب تقدير اللجنة .
- ٢- أن يكون مسجلاً لدى وزارة الأشغال العامة .
- ٣- أن مسجلاً لدى مراقب الشركات أو في السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة على أن تكون الغاية من التسجيل ممارسة المقاولات دون غيرها .
- ٤- أن يكون مغفلاً في نقابة المقاولين الأردنيين .

٥- أن يكون حاصلاً على رخصة مهنة سارية المفعول .

٦- أن يقدم شهادة من نقابة المهندسين تبين أسماء المهندسين العاملين لديه .

٧- أن يقدم شهادات بنكية تثبت ملائته المالية لما هو متعارف عليه بهذا الشأن .

٨- أن يتوفر لديه الجهاز الإداري والفني والمعدات والخبرة المنصوص عليها في المواد ( ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ) من هذه التعليمات .

## المادة (٩)

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، تحدد الأجهزة الإدارية والفنية الدائمة والمتفرقة للعمل في المكتب الرئيسي للمقاول والتي يشترط توفرها لديه لغايات تصنيفه في أي من الفئات الخمس الأولى بالمواصفات والاعداد الكافية وفقاً لما هو منصوص عليها في الملحق رقم (٢) .

ب- يجب أن يتوفر في العاملين في الأجهزة الإدارية والفنية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة المؤهلات والخبرات التالية :

## ١ - الجهاز المالي :

يشترط في " المدير المالي " لهذا الجهاز أن يكون حاملاً على شهادة جامعية في المحاسبة أو الاقتصاد أو إدارة الأعمال ولديه خبرة في الشؤون المالية لمدة لا تقل عن (٥) سنوات . كما يشترط لـ " المحاسب " أن يكون حاملاً على شهادة جامعية في المحاسبة ولديه خبرة في هذا المجال لا تقل عن سنتين أو أن يكون حاملاً على لـ " المحاسبة " أو أن يكون حاملاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة مع خبرة في مجال المحاسبة لا تقل عن (١٠) سنوات .

## ٢ - الجهاز الإداري :

يشترط في " المدير الإداري " لهذا الجهاز أن تتوفر فيه المؤهلات والخبرات التالية وذلك وفقاً لفئة تصنيف المقاول :

## - لفظة الأولى :

أن يكون حاملاً على شهادة جامعية مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن (٥) سنوات أو أن يكون حاملاً على شهادة من كلية مجتمع مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن (٨) سنوات ، أو أن يكون حاملاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن (١٢) سنة .

## - للفئتين الثانية والثالثة :

أن يكون حاملاً على شهادة من كلية مجتمع مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن (٥) سنوات ، أو أن يكون حاملاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن (٨) سنوات .

## ٣ - الجهاز الفني :

يشترط في " المدير الفني " في هذا الجهاز أن يكون مهندساً مسجلاً لدى نقابة المهندسين، وتخصصه في الاختصاص المعين للعمل فيه لدى المقاول، وأن تتوفر لديه الخبرة التالية في ممارسة الأعمال الهندسية كحد أدنى وذلك وفقاً لفئة تصنيف المقاول :

- لفئة الأولى : (١٢) سنة منها (٨) سنوات في تنفيذ المشاريع .
- لفئة الثانية : (٧) سنوات منها (٥) سنوات في تنفيذ المشاريع .
- لفئة الثالثة : (٥) سنوات منها (٣) سنوات في تنفيذ المشاريع .
- لفئة الرابعة : (٣) سنوات منها سنتان في تنفيذ المشاريع .

يشترط في " مهندس المكتب " أن يكون مسجلاً لدى نقابة المهندسين واختصاصه في مجال اختصاص المقاول وأن تتوفر لديه الخبرة التالية في ممارسة الأعمال الهندسية كحد أدنى وذلك وفقاً لفئة تصنيف المقاول :

- للفئتين الأولى والثانية : (٥) سنوات .
- للفئتين الثالثة والرابعة : (٣) سنوات .

يشترط في " مهندس التخمين " أن يكون مسجلاً لدى نقابة المهندسين واختصاصه في مجال اختصاص المقاول مع خبرة لا تقل عن سنتين في ممارسة الأعمال الهندسية .

- ويشترط في الفنيين من مراقبين ورسميين ومساحين وحاسبين كميات ومحللي مواد أن يكون كل منهم حاملاً على شهادة من كلية مجتمع مع خبرة لا تقل عن (٤) سنوات في تنفيذ المشاريع .

## لعادة (١٠)

إذا التزم المقاول بتنفيذ أي مشروع ، فيترتب عليه توفير الأجهزة الفنية والإدارية حسب شروط عقد المقاولة لكل مشروع ، وذلك إضافة إلى الأجهزة الدائمة والمتفرغة في مكتبه الرئيسي .

## لعادة (١١)

للمدير العام لدى المقاول أن يُقْبَل منصب المدير الفني أو المدير الإداري بالإضافة إلى كونه مديراً عاماً شريطة أن تتوفر فيه الشروط المقررة لأي من هذين المنصبين ، ويشترط في المدير العام في جميع الأحوال أن يكون متفرغاً للعمل في منشأة واحدة .

## لعادة (١٢)

١ - يترتب على المقاول تقديم الكثوف والبيانات المتعلقة بالمركبات الإنشائية والمعدات الأخرى والمعامل التي يملكها وذلك لغايات تصنيفه على النحو التالي :

- ١ - المركبات الإنشائية : على أن تكون مسجلة لدى إدارة ترخيص المركبات .
- ٢ - المعدات الأخرى التي تعمل بالقوة أو لا تسير على عجلات كالرافعات والخلاطات المركزية والضاغطات على أن تكون مسجلة في سجل المعدات لدى الوزارة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .
- ٣ - يشترط أن تكون المركبات الإنشائية والمعدات صالحة للاستعمال وأن تبقى ملكية المقاول لها مازية المفعول طيلة مدة التصنيف . وعليه أن يعلم الوزارة عن أي تغيير في ملكيتها، وللجنة أن تتسبب بتعديل تصنيفها .
- ٤ - وأما فام بإعلام الوزارة عن ذلك أو يجب تلك المعلومات منها .

هكذا من الأصول

## المادة ( ١٣ )

## الخبرة :

أ. يشترط في المقاول الراغب في التصنيف أن تكون لديه خبرة في تنفيذ المشاريع خلال السنوات الثماني السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التصنيف وفقاً لشروط ومواصفات الخبرة المنصوص عليها في الملحق رقم (٢) ، وأن يقدم البيانات والكشوف التي تثبت تلك الخبرة من المراجع المختصة كأصحاب العمل والمستشارين الذين أشرفوا على تنفيذ المشاريع ووثائق الدفعات النهائية ورخص البناء المتعلقة بها وشهادات تسلم تلك الاعمال .

ب. مع مراعاة أحكام المادة (١٤) من هذه التعليمات وتحقيقاً للغايات المقصودة من الفقرة (أ) من هذه المادة يشترط في الخبرة في تنفيذ المشاريع للمقاول الراغب في التصنيف ما يلي :

- للفئتين الأولى والثانية - أن لا تقل قيمة كل مشروع من المشاريع التي نفذها المقاول عن ( ١٠٠ ) ألف دينار .
- للفئة الثالثة - أن لا تقل تلك القيمة عن ( ٥٠ ) ألف دينار لكل مشروع .
- للفئة الرابعة - أن لا تقل القيمة عن ( ٢٥ ) ألف دينار لكل مشروع .
- للفئة الخامسة - أن لا تقل تلك القيمة عن ( ١٠ ) آلاف دينار لكل مشروع .

ج. يجب أن تشمل خبرة المقاول خلال السنوات العشر السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب تصنيفه على انجازه مشروعاً واحداً على الأقل بقيمة ثلثي الحد الأعلى المقرر للمشروع الواحد للفئة الأدنى مباشرة من فئة تصنيفه ، أو انجازه مشروعين اثنين قيمة كل منهما نصف الحد الأعلى من قيمة المشروع المذكور ، وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق رقم (٢) . وأن يكون معدل كفاية انتاجه السنوي خلال السنوات الست السابقة مباشرة لطلب تصنيفه بما لا يقل عن ربع قيمة المشروع الواحد المحددة لفئة تصنيفه في الملحق المذكور .

د. يشترط فيمن يصنف في الفئة الأولى في مجال الطرق أن تشمل خبراته على انجاز مشروع طريق رئيسي متكامل كمقاول رئيسي ، ويصنف المقاول في الفئة الأولى في مجال الطرق بأحد الدرجتين (أ) أو (ب) على النحو التالي :-

- إذا صنف المقاول في الفئة الأولى في الاختصاصات الفرعية الثلاثة من مجال الطرق فيصنف في الدرجة (أ) من الفئة الأولى .
- إذا صنف المقاول في الفئة الأولى في اختصاصين فرعيين من مجال الطرق فيصنف في الدرجة (ب) من الفئة الأولى .

هـ. يشترط فيمن يصنف في الفئة الثانية في مجال الطرق أن يكون مصنفاً في اختصاصين فرعيين من مجال الطرق على أن يكون تصنيفه في الفئة الأولى أو الثانية في أحدهما .

و. يتعين على طالب التصنيف في الفئة الأولى في مجال الكهروميكانيك أن يكون مصنفاً في الفئة الأولى لكل من اختصاصي الكهرباء والميكانيك، وأن يتوفر لديه من ضمن جهازه الفني المتفرغ مدير فني بخبرة ( ٧ ) سنوات على الأقل في الاختصاص الآخر .

ز. لغايات التصنيف تعتمد المشاريع التي قام المقاول بتنفيذها كمقاول رئيسي وذلك بواسطة أجهزته الادارية والفنية ومعداته بما لا يقل عن ( ٥٠ ٪ ) من قيمة هذه المشاريع ، ولا تقبل الخبرة في أي مشروع إذا كان المقاول قد أوكل تنفيذه أو تنازل عنه كلياً إلى مقاول فرعي ، على أنه إذا تم تنفيذ أي مشروع بواسطة ائتلاف بين المقاولين فيحسب لكل منهم من الخبرة نسبة ما أنجزه من المشروع .

ح. تحسب الخبرة في تنفيذ الاشغال لأي مقاول فرعي بنسبة ما أنجزه من أي مشروع بصورة فعلية على أن لا يزيد ما يحسب له في هذه الحالة على ( ٥٠ ٪ ) من قيمة المشروع .

## المادة ( ١٤ )

للمقاول الذي يرغب في تصنيفه في أي من الفئات الأربع الأولى - دون أن تكون لمنشأته الخبرة المقررة المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذه التعليمات - أن يتقدم للتصنيف اعتماداً على خبرته الشخصية التي اكتسبها من تنفيذ الاشغال لحساب الغير ، ولجنة في هذه الحالة - إذا توفرت في المنشأة الجديدة الشروط والمتطلبات الاخرى بكاملها - أن تنسب بتصنيفه في الفئة الأدنى مباشرة للفئة التي يتسحقها .

## المادة ( ١٥ )

يترتب على المقاول الراغب في التصنيف في أي من الفئات الأولى والثانية والثالثة ما يلي :-

- أ. أن يحتفظ بدفاتر تجارية منظمة وفقاً للامور المحاسبية المعتمدة وأن يكون لديه مدقق حسابات قانوني مرخص ، وأن يكون قد أدرج اسمه في طلب التصنيف .
- ب. أن يقدم لداخلة العطاءات الحكومية في الوزارة الميزانية العمومية التي تبين الاثقال التي نفذها خلال السنة السابقة لتقديم طلب التصنيف والاثقال التي هي قيد التنفيذ ، على أن تكون معتمدة من مدقق الحسابات القانوني .
- ج. أن يقدم تقريراً مالياً الى اللجنة على النموذج المقرر لبيان أوضاعه المالية لمشاريعه الملتزم بتنفيذها .
- د. أن يقدم للجنة التصنيف الهيكل التنظيمي لمنشأته مع بيان أسماء مالكي الشركة وحصصهم ، والملاحيات الادارية والمالية لكل منهم ، والنظام الداخلي للشركة اذا كانت منشأة المقاولات شركة مساهمة خاصة أو عامة .

#### المادة (١٦) -

- على المقاول الذي يرغب في أن يصنف في أكثر من مجال واحد أو في أكثر من اختصاص في أي مجال أن يقدم للجنة التصنيف ما يلي :-
- أ. ما يثبت قدرته المالية وكفايته الادارية والفنية للقيام بالمسؤوليات المترتبة على كل مجال أو اختصاص وذلك حسب الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذه التعليمات .
  - ب. أن يوفر رأس المال الأكبر المقرر لأي من تلك المجالات أو الاختصاصات مضافاً اليه ربع رأس المال المقرر للمجالات أو الاختصاصات الأخرى .

#### المادة (١٧) -

- لا يجوز تصنيف أي شركة مقاولات يشترك فيها مقاول اجنبي مع مقاول اردني الا اذا تحققت فيها الشروط التالية :-
- أ. توفر الخبرة المقررة بموجب هذه التعليمات لدى الشريك الاردني حيث انها هي التي تعتمد لغايات تصنيف الشركة في هذه الحالة .

- ب. توفر الاجهزة الادارية والمالية والفنية المقررة لدى الشركة بموجب هذه التعليمات وان يكون المهندسون الاجانب فيها مسجلين لدى نقابة المهندسين وسائر الجهات المختصة وفقاً للتشريعات المعمول بها .
- ج. أن يكون للشريك الاجنبي والمهندسين الاجانب في الشركة وجود فعلي مستمر في المملكة طيلة مدة التصنيف وذلك لغايات تطبيق المسؤوليات القانونية للشركة والالتزامات المترتبة عليها .

#### المادة (١٨)

- يترتب على المقاول المصنف المحافظة على توفير جميع الشروط والمتطلبات والاجهزة والمعدات وسائر الامور التي صنف على أساسها طيلة مدة التصنيف ، وللجنة التصنيف التنسيب للوزير باعادة النظر في تصنيفه أو الغائه في أي وقت اذا خالف احكام هذه المادة .

#### المادة (١٩)

- يترتب على كل مقاول مصنف في أي من الفئات الخمس الاولى أن يرسل الى داخلة العطاءات الحكومية نسخة من كل عقد مقاوله يلتزم به ، وصوراً عن شهادات تسليم الاثقال عند صدورها .

#### المادة (٢٠)

- أ. يشكل مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير لجنة تسمى لجنة تصنيف مقاولي الفئة السادسة تتألف من رئيس وأربعة اعضاء وتجتمع هذه اللجنة كلما اقتضت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونياً بحضور اكثرية اعضائها على أن يكون رئيسها من بينهم ، وتتولى النظر في طلبات التصنيف ورفع تنسيباتها الى الوزير ليصدر قراراته بشأنها .
- ب. يصنف المقاول في الفئة السادسة ليعمل في مجال الاثقال العامة وذلك وفقاً للشروط التالية :-

١. أن يقدم طلب تصنيفه على النموذج المقرر .
٢. أن يكون مسجلاً لدى وزارة الاثقال العامة .
٣. أن يكون منتسباً لنقابة المقاولين الاردنيين .
٤. أن يكون حاصلاً على رخصة مهنة سارية المفعول .
٥. أن تكون لديه المعدات المناسبة لتنفيذ الاثقال العامة وذلك حسب تقدير اللجنة .

هكذا من الأشغال

جـ. يسري قرار تصنيف المقاول من الفئة السادسة لمدة سنتين  
من تاريخ صدور قرار الوزير بالموافقة عليه .

#### المادة ( ٢١ )

تلقى تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ١٩٨٦ والمنشورة في مـ  
الجريدة الرسمية رقم ( ٢٤٠٢ ) تاريخ ١ / ٦ / ١٩٨٦ .

هكذا من الأشغال

الملحق رقم ( ١ )

تعريف المجالات والاختصاصات لأشغال المقاولات

تشمل مجالات الاختصاصات خمسة مجالات هي :

( طرق ، ابنية ، كهروميكانيك ، مياه ومجاري ، أشغال أخرى ) .

#### المجال الاول : ( طرق ) :

انشاء الطرق الرئيسية والبلدية كاملة من فتح وتعبيد وترتيب وشمل  
العمل الاشغال الترابية والفرشيات والجسور والعبارات والخلطات الاشغال  
التكميلية من ارضه ودربزينات .. الخ ، وصيانه تلك الاشغال .

#### ٠١ اختصاص ( خلطات اسفلتية ) :

تجهيز وتنفيذ الخلطات الاسفلتية الساخنة والباردة للطبقات السطحية  
من الطريق بما في ذلك الترقيع وتجهيز مثل هذه الطبقات وصيانه تلك  
الاشغال .

#### ٠٢ اختصاص ( اشغال خرسانيه / جسور وعبارات ) :

انشاء الجسور والتقاطعات والعبارات لأشغال الطرق والانفاق وعبارات  
التصريف والانشاءات الخرسانية الثقيله والمتخممه ، وصيانتها .

#### ٠٣ اختصاص ( اشغال ترابيه / طرق ) :

القيام باعمال الحفر والردم لاجسام الطرق وتنفيذ الفرشيات والتسويات  
.... الخ .

## المجال الثاني : ( ابنيه ) :

انشاء مشاريع الابنيه العامه والسكنيه والمدارس والمستشفيات والفنادق ومشاريع الاسكان والمباني الصناعيه والخرسانيه ، بما في ذلك اشغال الابنيه التحتيه والتعديلات والتكميلات بحيث تكون المباني جاهزه للاستعمال ويسمح للمقاول انشاء المباني المتكامله من خرسانيه او هياكل معدنيه ..... الخ ، ومبانيه تلك الاشغال .

## ١. اختصاص ( ابينه خرسانيه / مصنعه ) :

انشاء المباني من عناصر خرسانيه مسبقة الصنع ، ويشمل العمل تصنيع العناصر وتركيبها وانشاء الاساسات واشغال التكمله والتعديلات لمبانٍ جاهزه للاستعمال ومبانيها ، ويشترط ان يكون المقاول مالكا لمصنع العناصر الخرسانيه .

## ٢. اختصاص ( ابينه / منشآت معدنيه ) :

انشاء المباني المعدنيه من مصانع ومستودعات وهناجر ويشمل العمل المباني متكامله من اساسات وهياكل وتعديلات وتكاملات بحيث تكون جاهزه للاستعمال ويشترط ان يكون المقاول مالكا لمصنع الهياكل المعدنيه .

## ٣. اختصاص ( ابينه جاهزه / بربلاب ) :

انشاء المباني السكنيه او الصناعيه او العامه وغيرها من المواد المعدنيه او الاسست او المبلطه ، ويشمل العمل المباني متكامله من اساسات وهياكل وتعديلات وتكاملات بحيث تكون المباني جاهزه للاستعمال ، ويشمل الاختصاص مبانيه تلك الاشغال ، ويشترط ان يكون المقاول مالكا للمصنع الذي تجهز فيه هذه الاشغال .

## ٤. اختصاص ( مبانيه الابنيه ) :

يشمل هذا الاختصاص مبانيه الاشغال المدنيه من هياكل واعمال تكلمم مثل ترميم الخرسانه والحجر والطوب والقصاره والارضيات والمنجور والاشغال المعدنيه والدهان وعزل السطوح ..... الخ .

## المجال الثالث ( كهروميكانيك ) :

تنفيذ جميع الاعمال الميكانيكيه والكهربايه والصحيه مثل تمديدات شبكات المياه والتصريف والغاز والتدفئه والتكييف والتبريد وكهربيه اشارة المباني وانشارة الشوارع واشغال القوى الكهربايه والمنشآت ومحطات التوليد والتحويل الكهربايه وشبكات النقل والتوزيع الكهربائي وتركيب التجهيزات الميكانيكيه والكهربايه ومحطات التقنيه والمخ ومحطات المجاري والمشاريع الصناعيه ، وتشغيلها ، ومبانيها .

## ١. اختصاص ( ميكانيك ) :

عمل تعديلات المباني الميكانيكيه والصحيه وانظمه التدفئه والتكييف والتهويه والتبريد وتعديلات المختبرات وشبكات المياه والتبريد الداخليه وتركيب الاجهزة الميكانيكيه مثل المراجل والمضخات والمواضع والشلاجات الخ ، وتشغيلها ، ومبانيها .

## ٢. اختصاص ( كهرباء ) :

تجهيز اشارة المباني والشوارع واشغال محطات التوليد والتحويل الكهربايه للنقل والتوزيع وتشغيلها ، ومبانيها ، وتنفيذ شبكات المعط العالي واللفظ المنخفض فوق الارض وتحت الارض ، وتشغيلها ، ومبانيها .

## ٣. اختصاص ( كهرباء / الكترونيات واتصالات ) - ذات القسط المنخفض

تركيب وتشغيل ومبانيه الاجهزه والانظمه المتعلقه بالاتصالات السلكيه واللاسلكيه والحاسب الالكتروني والمقامم والاجهزة الالكترونيه وانظمه الصوت والفيديو والحمايه .

## ٤. اختصاص ( مشاريع صناعيه ) :

تتضمن تركيب المصانع بما فيها من اجهزة وانظمه انابيب ومحابس صناعيه وما يلزم لانشاء المصانع من اللحام والاتصال المعدنيه وتشغيلها ومبانيها .

## ٥. اختصاص ( كهروميكانيك ) :

مبانيه وتشغيل التجهيزات الكهربايه والميكانيكيه وتعديلات المصانع والتصريف وشبكات الانارة والقوى الكهربايه والمعادن والتكييف والتبريد وغيرها .

## المجال الرابع ( مياه ومجاري ) :

ويشمل مشاريع المياه والمجاري ومشاريع الري والصرف ومشاريع محطات  
النقطة .

## ١٠. اختصاص ( مياه ومجاري ) :

يشمل تمديد انابيب المياه والصمامات ومحطات الضخ والحراسات وتبكيكات  
واطفاء الحريق . وتمديد انابيب المجاري وغرف التفتيش والتجميع . كما  
يشمل الاعمال الانشائية الخاصة بقبضات تصريف مياه السيول ..... الخ  
وتشغيلها وميانتها .

## ١١. اختصاص ( الري والصرف ) :

ويشمل مشاريع الري والصرف وتشمل انظمه الري واسطلاح الاراضي وما يتعلق  
بتصريف فائض المياه منها .

## ١٢. اختصاص ( محطات تنقية المياه والمجاري والضخ ) :

تركيب وتشغيل وميانه الاجهزة لتسيه المياه والمجاري وضخ المياه  
والمجاري بما في ذلك التمديدات الميكانيكيه والكهربائيه واعمال  
الاشغال المعدنيه لهذا الغرض وتشغيلها وميانتها .

## المجال الخامس ( اشغال اخرى ) :

ملاحظه : يتم التصنيف في اختصاصات محدده من هذا المجال وليس في المجال  
بعمامه ( ) .

## ١٣. اختصاص ( حفريات وتعدين ) :

ويشمل هذا الاختصاص اعمال حفر المناجم والاشغال المتعلقة بها وحفر الانفاق  
وتبطينها وانشاءاتها .

## ١٤. اختصاص ( سكك حديديه ) :

انشاء خطوط السكك الحديديه وما يلزمها من اشغال تحتية ولرشيات وعوارض .  
ومنشآت تقاطعات وانظمه النقل السريع والقطارات .

## ١٥. اختصاص ( حفر الابار والحقن ) :

يشمل هذا الاختصاص حفر الابار العميقه والابار السطحيه وحفر الغرور الاختباريه  
لجس التربة ودراسه طبقاتها . كما يشمل ايضا عمليات حقن الغرور والابار  
وانشاءات الاساسات الخازوليه .

## ١٦. اختصاص ( الاشغال الهامسة ) :

يشمل هذا الاختصاص تنفيذ الاشغال في مجالات الابنيه والمياه والمجاري  
والكهرباء والميكانيك وانشاء الاسوار والاسيجه والارصفة والممرات ضمن  
القيم المحددة لها في الملحق رقم (٢) من هذه التعليمات .

ملحق من الملحق

هذه في الله

[illegible][illegible]

ملامح (١) - رأس المال المدفوع هو رأس المال المسجلة العادية. أما اشتراكات المساهمة فيكون رأس المال صنفى هذه المبالغ لجميع المداخلات ولا محاسبات (٢) - تسوية قيمة المضاعج بواسطة الفعلة الأولى (٣) - مبلغ دينار الميزانية احتساب الكفاءة السنوية

[illegible]

کتاب فی الفہم

07

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

004.

کتابخانه

المحقق رقم ٢٠ - متطلبات تصنيف المفردات

[illegible][illegible]

هذه في الجاهل

المحقق رقم " ٢ " ، متطلبات تصنيف الفهارس

[illegible]

الأنواع والمعدات	الاضحية - ١ - ١٠ موايا بالادرام بغير الاضحية	مشاريع بقبيلة ٤ مليون دينار	مشاريع بقبيلة ١ مليون دينار	مشاريع بقبيلة ٥٠ الف دينار	مشاريع بقبيلة ٢٠ الف دينار
جرافات ، غارفات ، كاشطات ، ضاغطات هواء ، سيارات فلايب ، آلات تسوية ، أدوات مساحة	مشاريع بقبيلة ٤ مليون دينار	مشاريع بقبيلة ١ مليون دينار	مشاريع بقبيلة ٥٠ الف دينار	مشاريع بقبيلة ٢٠ الف دينار	مشاريع بقبيلة ١٠ الف دينار
آلة حفر ، ضاغطه هواء ، سيارة نقل ، خلاطة خرسانة ، سيارة صهر يبع ماء ، دعم حوشار	مشاريع بقبيلة ٤ مليون دينار	مشاريع بقبيلة ١ مليون دينار	مشاريع بقبيلة ٥٠ الف دينار	مشاريع بقبيلة ٢٠ الف دينار	مشاريع بقبيلة ١٠ الف دينار
سيارة نقل ، خلاطة خرسانة ، دعم حوشار	مشاريع بقبيلة ٤ مليون دينار	مشاريع بقبيلة ١ مليون دينار	مشاريع بقبيلة ٥٠ الف دينار	مشاريع بقبيلة ٢٠ الف دينار	مشاريع بقبيلة ١٠ الف دينار

## تعليمات مكتب التامين الازامي الموحد للتأمين على المركبات

صادر بالاستناد للمادة ٦٠ من قانون مراقبة اعمال التأمين رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤

استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب المادة ٦٠ من قانون مراقبة اعمال التأمين رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ ، ولتنظيم اعمال التأمين الازامي على المركبات لضمان التزام شركات التأمين بدفع التعويضات للمؤمن لهم اقرر ما يلي : -

المادة ١ - يكون لكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .  
المكتب الموحد : مكتب التأمين الازامي الموحد للتأمين على المركبات .  
الجمعية : الجمعية الاردنية لشركات التأمين .  
الشركة : شركة التأمين الاردنية او الاجنبية المجازة بموجب قانون مراقبة اعمال التأمين .

المادة ٢ - على الشركة التي تمارس اعمال التأمين الازامي للمركبات ان تمارس هذه النشاطات عن طريق المكتب الموحد الذي تشرف عليه وتديره الجمعية ، ويحظر على اي شركة ان تمارس هذا النوع من التأمين عن غير طريق المكتب الموحد تحت طائلة ايقاف اجازتها لهذا النوع من التأمين ( التأمين الازامي ) .

المادة ٣ - تنحصر اعمال المكتب الموحد بتامين المركبات الاردنية بدوائر الترخيص وغيرها في جميع انحاء المملكة الاردنية الهاشمية من اخطار المسؤولية المدنية المقررة بموجب نظام التأمين الازامي على المركبات وبالاسعار المقررة بموجب هذا النظام .

المادة ٤ - على الشركة الراغبة بالعمل من خلال المكتب الموحد ان تسجل لدى الجمعية ولدى مراقب التأمين خلال شهر من صدور هذه التعليمات ، ويجوز لها الانسحاب في اي وقت بالشعار خطي تبلغه للجمعية وللمراقب التأمين خلال عشرة ايام من تاريخ انسحابها .

المادة ٥ - على الشركة ان تصدر بوالص التأمين الشامل للمركبات ويترك التأمين الازامي للمكتب الموحد اعتبارا من تاريخ وضع هذه التعليمات موضع التنفيذ وتستمر عقود التأمين ضد الغير الصادر حتى تاريخ نفاذ هذه التعليمات الى ان تنتهي مدتها ، ولا يجوز تجديدها الا بموجب هذه التعليمات .

المادة ٦ - اذا قامت الشركة او المؤمن له بالفناء بوليصة التأمين الشامل للمركبات ، لا يحق للشركة ان تصدر بوليصة تأمين ضد الغير بدلا منها ، وانها لها الحق باصدار بوليصة تأمين تكميلي او شامل على ان يتم التأمين الازامي وفقا لاحكام هذه التعليمات .

المادة ٧ - يحظر المضاربة باسماء التأمين الازامي على المركبات في المناقصات وغيرها واذا ايجلت اي مناقصة او عطاء على اي شركة لتغطية التأمين الازامي على المركبات فعلى الشركة التي احيل عليها العطاء او المناقصة ان توزع هذه المناقصة على جميع الشركات المشتركة في المكتب الموحد بنفس الاسس المقررة لغاء عمولة ادارة لها تحددها الهيئة الادارية للجمعية .

المادة ٨ - ١ - تدبر الجمعية المكتب الموحد من طريق جهاز تعده لهذه الغاية ولقاء عمولة من الاقساط المتحققة من هذا المكتب الموحد يتم تحديدها بقرار من الهيئة العامة للجمعية بالاغلبية المطلقة لعضائها وبالطريقة التي يتم الاتفاق عليها .

ب - يكون لوكلاء التأمين المرخصين من مكتب الترخيص في المملكة الاولوية في العمل مع المكتب الموحد كمنتهجين بالعمولة او بالراتب ، على ان لا تقل العمولة عن ٥ % من الاقساط المتحققة عن البوالص المباعة لكل وكيل .

ج - يتم اختيار الوكلاء من قبل الهيئة الادارية للجمعية حسب المؤهل والخبرة ولا يجوز لأي وكيل تامين الجمع بين العمل مع المكتب الموحد والبقاء كوكيل تامين لأي شركة .

المادة ٩ - تشيخ الجمعية مكاتب تابعة لها في دوائر الترخيص وحيثما لزم خارجها .

المادة ١٠ - تقوم الجمعية باصدار التعليمات التنظيمية بطريقة عمل المكتب الموحد وطريقة اصدار البوالص للشركات المشتركة بالمكتب بعد اعطاء ارقام متسلسلة لهذه البوالص ، وتختتم بخاتم الجمعية على ان يكون للشركة الاردنية بوليصتين مقابل بوليصة للشركة الاجنبية .

المادة ١١ - لا تعتمد اي بوليصة تأمين الزامي على المركبات لدى دوائر الترخيص ما لم تكن صادرة عن المكتب الموحد ومختومة بخاتم الجمعية .

المادة ١٢ - تحفظ الجمعية في المكتب الموحد سجلات نظمية برقية ومختومة بخاتم أمين السجل التجاري في عمان لتسجيل البوالص الصادرة والاقساط المتحققة وكافة التفاصيل الضرورية لحفظ حقوق الجمعية والشركة .

المادة ١٣ - تسلم نسخ بوالص التأمين الصادرة والايصالات والمبالغ المقبوضة (بعد خصم العمولة المقررة للجمعية) الى كل شركة تأمين وذلك مقابل ايمصال بالاستلام وتعتبر الشركة مسؤولة تجاه الغير عن بوالصها الصادرة باسمها .

المادة ١٤ - يجوز للجمعية بموافقة الشركات المشتركة في المكتب الموحد ان تودع الاقساط المتحققة في الحسابات المفتوحة لهذه الغاية باسم هذه الشركات ويتم الايداع في صباح اليوم التالي او بأي طريقة اخرى يتم الاتفاق عليها .

المادة ١٥ - المكتب الموحد مختص بالتأمين الازامي على المركبات الاردنية ويحق له اصدار بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية (البطاقة البرتقالية بالطريقة التي يراها مناسبة ، ولا يحق للمكتب الموحد اصدار بوالص التأمين الشامل او التأمين التكميلي للمركبات .

المادة ١٦ - تعين الهيئة العامة للجمعية لجنة للرقابة والتفتيش على المكتب الموحد يختار اعضاؤها بصورة دورية من الشركات المشتركة بالمكتب بطريق الانتخاب او بأي طريقة تراها مناسبة .

المادة ١٧ - يبدأ العمل بالمكتب الموحد بموجب هذه التعليمات بعد مرور شهر من تاريخ اصدارها .

وزير الصناعة والتجارة

د. رجائي المعشر

هكذا من الأعمال

قرار رقم ١ - لسنة ١٩٨٧  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في محكمة التمييز بناء على دعوة من دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه رقم ٥٠٩/٢ تاريخ ١٤٠٧/٥/١١ الموافق ١٩٨٧/١/١٠ لتفسير الفقرة (ب) من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ وبين ما اذا كان المحاضر غير المتفرغ الذي يحاضر لقاء اجور معينة من كل ساعة يعتبر موظفا او مستخدما بحيث يترتب على ذلك ايكاف راتبه التقاعدي ام لا .

لدى الاطلاع على النصوص القانونية المتعلقة بالتفسير نجد ان الفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني قد نصت على ما يلي : -

( على الرغم مما ورد في اي قانون او نظام آخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه اي شخص مدنيا او عسكريا عن خدمته في الحكومة وبين راتب اية وظيفة في هذه الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة او قاف او هيئة رسمية اخرى تابعة لها وتشمل كلية موظف لا غرض منه الفقرة رئيس البلدية والمستخدم سواء كان براتب مقطوع او لقاء عائدات او بالاجرة اليومية ) .

ونصت المادة ٩ من نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ على ما يلي : -

١ - للمعيد تكليف بحاضرين غير متفرعين للقيام بالتدريس او التدريب في الجامعة خلال فصل دراسي واحد او اكثر بناء على تنسيب من مدير الدائرة الأكاديمية المختص وذلك ضمن الشروط والاسس المقررة في الجامعة لمثل هذا التكليف .

ب - تحدد اجور ساعات تدريس المحاضرين غير المتفرعين بتعليمات يصدرها مجلس الجامعة (

ونصت المادة ٣٢ من نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ على :

( ان مخالفة عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ وغير المتفرغ او مساعد التدريس او البحث لاحكام القانون وهذا النظام والانظمة الاخرى والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه لواجبات الوظيفة تعرضه للعقوبات التالية :

١ - التنبيه .

ب - الانذار .

ج - الانذار النهائي .

د - الاستغناء عن الخدمة ( مع صرف جميع استحقاقاته المالية ) .

هـ - العزل ( مع حرمانه من المكافاة او من مساهمة الجامعة المالية في صندوق الادخار او من كليهما ) .

ونصت المادة الثانية من نظام الموظفين الاداريين في جامعة اليرموك رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على تعريه الموظف بأنه :

( كل شخص يعين من المرجع المختص في وظيفة مستقلة او بالراتب المقطوع من الوظائف الادارية والفنية الدائمة في ملك الجامعة ) .

ونصت الفقرة (ج) من المادة الثالثة من هذا النظام على انه :

( يجوز تعيين اشخاص للعمل في الجامعة لقاء اجور يومية ويعملون في هذا النظام باسم المستخدمين ويخضعون لقانون العمل ) .

يتبين من نص الفقرة (ب) من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني انها تحرم التقاعد من ان يجمع بين راتب التقاعد وبين راتب وظيفة عامة او راتب رئيس البلدية او ما يتقاضاه المستخدم كراتب او لقاء عائدات او اجرة يومية .

وبما ان المحاضر غير المتفرغ يقوم بعمله لقاء اجور ساعات التدريس وهو ليس متفرغا للعمل في الجامعة . لذا فانه لا يعتبر موظفا ولا مستخدما فيها كما ان ما يتقاضاه لا يعتبر راتباً او اجوراً يومية او عائدات عمل دائم وانما هو اجر عن ساعات المحاضرات التي يقدمها .

وبناء على ذلك ماننا نقرر انه يجوز للموظف المتقاعد المكلف للعمل في جامعة اليرموك كمحاضر غير متفرغ ان يجمع بين راتب التقاعد وبين اجور ساعات المحاضرات التي يقدمها للجامعة على الوجه المبين آتفا .

قرار صادر بتاريخ ٢٧ جاد اول سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٧/١/٢٧ م .

عضو مجلس محكمة التمييز بد الكريم معالي	عضو الرئيس الثاني لمحكمة التمييز صلاح ارشيدات	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز نجيب الرشيدان
عضو مندوب وزارة المالية صبحي الحسن	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طباشي	

هكذا من الأشهر

## قرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٧

## الصائر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بنصائره القانوني في محكمة التمييز بناء على دعوة من دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ١٢٣٤١/١/٢٥ المؤرخ ١٤٠٧/١/٢٥ هـ الموافق ١٩٨٦/١/٢٨ لتفسير احكام قانون مريض المهن لمدينة عمان رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ وبيان ما اذا كانت النقابات والجمعيات التي ينشئها ارباب العمل لخدمة الاعضاء مثل جمعية البنوك الاردنية وجمعيات الفنادق وجمعيات الصداقة والجمعيات التعاونية والروابط والاتحادات معفاة من رسوم رخص المهن وفقا للفقرة ١/ب من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون المذكور .

وفي حالة خضوع هذه الجهات المتقدم ذكرها كلها او بعضها لرسوم رخص المهن هل يطبق عليها الرسم المقرر تحت البند ١١ فقرة ٥ من الجدول الملحق بقانون رخص المهن المشار اليه الذي ينص على ( مكاتب الخدمات العلاقات العامة ) او غيره من البنود ، وهل يطبق ذلك من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

وفي حالة خضوع اي من الجهات المتقدم ذكرها لقانون رخص المهن وعدم انطباق البند ١١ فقرة ٥ الخاص بتحديد ثلث الرسوم عليها ايصح اصدار قرار بتصنيفها وتحديد الرسوم المنطبقة عليها سندا لبند ١١ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي امين العاصمة المؤرخ في ١٩٨٦/١/١٤ والنصوص القانونية نجد ان الفقرة ١/ب من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون يعني المؤسسات الخيرية والعلمية والدينية والاثنية والثقافية والصحية والرياضية المسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها في المملكة من رسوم رخص المهن في مدينة عمان .

ونجد ان البند ١١ فقرة ٥ من الجدول رقم ٦ الملحق بالقانون المذكور نص على خضوع مكاتب الخدمات ( مكاتب الطلبة والعلاقات العامة والمعاهد التجارية والترجمة لتلك الرسوم .

ونص البند ١٩ من الجدول رقم ١ على انه ( لفايات تحقيق الرسم على اية مهنة لم يرد عليها نص خاص في الجدول رقم ١ او على اعفائها في الجدول رقم ٢ الملحقين بهذا القانون وتصنيف تلك المهنة من قبل الامين بالقياس لا قرب مهنة اليها من المهن الخاضعة للرسم ويعتبر قرار المجلس في اي خلاف حول هذا التصنيف قطعيا ) .

وكذلك نجد ان المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ قد عرفت المهنة بانها ( اية صناعة او حرفة او تجارة او اي عمل اخر مما يخضع للرسم او يعنى منه بمقتضى احكام هذا القانون ) .

يتبين من تدقيق هذه النصوص ان النقابات والجمعيات التي ينشئها ارباب العمل لخدمة الاعضاء مثل جمعية البنوك الاردنية وجمعية الفنادق وجمعيات الصداقة والجمعيات التعاونية والروابط والاتحادات لا تدخل في عداد الهيئات المنصوص عليها في الفقرة ١/ب من الجدول رقم ٢ لان النص قد اوردتها على سبيل الحصر .

اما فيما يتعلق بالنقطتين الثانية والثالثة فالتاثير نرى ان الجهات المسؤولة عنها وهي النقابات والجمعيات التعاونية وجمعيات الصداقة وجمعية البنوك والفنادق والروابط والاتحادات الخ ... لا تزال مهنة بالمعنى المقصود بهذا القانون ، ولا ينطبق عليها البند ١١ فقرة ٥ من الجدول الاول لان حكم هذا البند ينحصر في مكاتب الخدمات وهي ( مكاتب الطلبة والعلاقات العامة والمعاهد التجارية والترجمة ) اي ان القانون عدد الجهات الخاضعة للرسم بمقتضى هذا البند على سبيل الحصر ولم يجعل النقابات والجمعيات والروابط والاتحادات المسؤولة عنها من عداد المكاتب المقصودة بالبند ١١/٥ من الجدول رقم ١ الملحق بقانون رخص المهن لمدينة عمان .

وكذلك فان البند ١/١٩ من الجدول رقم ١ لا ينطبق عليها ايضا لان نشاط هذه الجمعيات لا يدخل تحت تعريف المهنة .

وبناء على ذلك فاننا نقرر ان النقابات والجمعيات التي ينشئها ارباب العمل لخدمة الاعضاء مثل جمعية البنوك الاردنية وجمعية الفنادق وجمعيات الصداقة والجمعيات التعاونية والروابط والاتحادات لا تخضع لرسوم رخص المهن لمدينة عمان باي نص من نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه او الجدول الملحق به .

قرار صدر بتاريخ ٢٧ جماد اول سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٧/١/٢٧ .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
عبد الكريم معاذ	صلاح ارشيدات	نجيب الرشيدان
عضو	عضو	
المستشار في ديوان التشريع برئاسة الوزراء	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء	
عبد الرؤوف عابدين	عيسى طماش	

هكذا من المأهول

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٧  
الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في محكمة التمييز بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتاب رقم ش ٦٧٥/١ المؤرخ في ١٤٠٦/٥/١ الموافق ١٩٨٦/١/١٤ لتفسير المادة ١٦١ من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما يلي :

١ - هل الوكالة العامة المدلية المعطاه من مساهم الى مساهم آخر في نفس الشركة المساهمة تجيز للوكيل حضور اجتماعات الهيئات العامة للشركة نيابة عن الموكل او لا يجوز ذلك الا وفق الوكالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٦١ المشار اليها .

٢ - وفي حالة اجازة الوكالة العامة المدلية المعطاه من مساهم في شركة ما الى مساهم في نفس الشركة هل تطبق عليها احكام الفقرة ٣ من المادة المشار اليها ام تعتبر الوكالة بمثابة الاصالة في هذه الحالة يجوز لكل مساهم ان يحل اكثر من وكالة عامة مدلية .

٣ - هل الوكالة المدلية المعطاه من مساهم في شركة ما الى شخص غير مساهم في نفس الشركة تجيز للاخر حضور اجتماعات الهيئات العامة بصفة الاصيل نيابة عن الموكل .  
لدى الاطلاع على كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة المؤرخ في ١٩٨٥/١١/١٨ وعلى المادة ١٦١ المشار اليها من قانون الشركات نجد انها تنص على ما يلي :

١ - يجوز التوكيل لاحد المساهمين لحضور اجتماعات الهيئات العامة .  
٢ - تكون الوكالات المعطاه لحضور اجتماعات الهيئات العامة والتصويت فيها على نموذج خاص تعدده الشركة لهذه الغاية بوثيقة المراقب وترسله الى كل مساهم مع الدعوة لحضور الاجتماع .

٣ - لا يجوز بأي حال ان يزيد عدد الاسهم التي يحملها الوكيل في هذه الصفة على سبعة في المائة ( ٧٪ ) من اسهم الشركة المكتتب بها والتي يحق لها ان تكون ممثلة بالاجتماع .  
يتبين من تدقيق هذه النصوص ان القانون اشترط لصحة حضور وكيل المساهم اجتماعات الهيئات العامة للشركات المساهمة والتصويت فيها ثلاثة شروط :

الاول : ان يكون التوكيل من مساهم في الشركة الى مساهم آخر فيها .  
الثاني : ان تنظم الوكالة على النموذج الذي تعدده الشركة لهذه الغاية بوثيقة المراقب .  
الثالث : ان لا يزيد عدد الاسهم التي يحملها الوكيل بهذه الصفة على ٧٪ من اسهم الشركة والتي يحق لها ان تكون ممثلة في الاجتماع .

وبما ان التصرف المتخذ بشرط غير قائم او بوثيقة مستقبله يترأخ اثره حتى يتحقق الشرط وعندئذ ينعقد سبباً منضياً الى حكمة كما تنص على ذلك المادة ٣٩٥ من القانون المدني .

فانه يستفاد من ذلك انه يترتب ان تتحقق الشروط الثلاثة المشار اليها في كل وكالة لحضور اجتماعات الهيئات العامة والتصويت فيها .

ولهذا فاننا نقرر ان الوكالة العامة المعطاه من مساهم الى مساهم آخر فيها على غير النموذج المعد بمقتضى البند ( ٢ ) من المادة ١٦١ من قانون الشركات لا تخول الوكيل حضور الهيئات العامة والتصويت فيها نيابة عن موكله .

وكذلك الوكالة المعطاه من مساهم الى غير مساهماتها لا تخول الوكيل حضور تلك الهيئات العامة والتصويت فيها .

كما نقرر بانه لا يجوز ان يزيد عدد الاسهم التي يحملها الوكيل بموجب الوكالة المعطاه من مساهم الى مساهم آخر في نفس الشركة على النموذج المقرر من ( ٧٪ ) من اسهم الشركة المكتتب بها والتي يحق لها ان تكون ممثلة في الاجتماع .

قرار صدر بتاريخ ٢٩ جواد اول سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٧/١/٢٩ .

عضو معدو محكمة التمييز	عضو الرئيس الثاني لمحكمة التمييز صلاح ارشيدات	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طماش
عضو معدو محكمة التمييز	عضو الرئيس الثاني لمحكمة التمييز صلاح ارشيدات	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طماش

قرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٧  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في محكمة التمييز بنصابه القانوني بناء على دعوة من دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه رقم ١٢٧٨٢/١٠٧ المؤرخ في ١٤٠٧/٢/٢٢ هـ الموافق ١٩٨٦/١٠/٢٥ لتفسير احكام الفقرتين (٢٠١) من المادة العاشرة من قانون نقابة المحامين رقم ٥١ لسنة ١٩٨٥ وعلى ضوء المادة ١٢ من هذا القانون لبيان ما اذا كان تنظيم الوكالة العامة باسم جميع المحامين الذين يعملون بالاشتراك او بالتعاون في مكتب واحد يعتبر كانه توكيل لكل محام بحيث يبقى من حق كل محام مشترك او متعاون ان يتوكل بخمس وكالات عامة من الجهات المزمرة بالتوكيل ام يتوجب ان تكون الوكالة العامة باسم كل محام يعمل بالاشتراك او بالتعاون في المكتب الواحد باسمه منفردا دون ان يحول اضافة اسماء المحامين المشتركين او المتعاونين في الوكالة الواحدة .

لدى الاطلاع على كتاب نقيب المحامين الموجه الى رئيس الوزراء والرجوع الى قانون نقابة المحامين رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ نجد ما يلي :

تنص المادة ٨ من القانون المذكور على انه يشترط في من يطلب تسجيله في سجل المحامين ان يكون اردني الجنسية اتم الثالثة والعشرين من عمره ومتبعاً بالاھلية المدنية الكاملة ومقيماً في المملكة الاردنية الهاشمية وغير محكوم بجناية او جنحة اخلاقية او بعقوبة تأديبية تنس الشرف والكرامة .

وتنص الفقرتان ١ و ٢ من المادة ٤٣ من القانون نفسه كما عدلت بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٥ على ما يلي :

١ - على كل مؤسسة تجارية او صناعية عامة وعلى كل شركة مساهمة عامة او اية شركة او مؤسسة اجنبية او اي فرع او وكالة لها مهما كان راسمالها وعلى كل شركة مساهمة خاصة او شركة عادية يزيد راسمالها على مائه وخمسين الف دينار ان تعين لها وكيلها او مستشارا قانونيا من المحامين المسجلين في سجل المحامين الاساندة بموجب عقد خطي مسجل لدى الكاتب العدل ويترتب عليها اشعار النقابة خطياً باسم وكيلها او مستشارها القانوني خلال شهر واحد من تاريخ تعيينه .

٢ - يتمتع على المحامي ان يكون مستشارا ووكيلاً عاماً لاكثر من خمس مؤسسات او شركات او فروع او وكالات من المؤسسات او الشركات او الفروع او الوكالات المذكورة في هذه المادة على ان لا يكون من بينها اكثر من شركتين مساهمتين عامتين .

كما تنص الفقرة ٣ من المادة ٥٣ من ذات القانون كما عدلت ايضا بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٥ على ما يلي :

٢ - يجوز انشاء شركات مدنية بين المحامين في مكتب واحد لممارسة مهنة المحاماة ويجب اشعار النقابة خطياً بقيام الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تكوينها ومن تاريخ انضمام محام جديد اليها وينطبق هذا الجواب على اشعار النقابة على قيام تعاون بدون شراكه بين محامين اثنين او اكثر في مكتب واحد . . . . . الخ .

ومن هذه النصوص وهي التي يراد تفسيرها يتبين ان من يحق له مزاوله مهنة المحاماة وتسجيله في سجل المحامين هو الشخص الطبيعي الذي تتوفر فيه الشروط التي نص عليها القانون ولا يحق للشخص الاعتباري ممارسة تلك المهنة بما في ذلك شركة المحاماة المدنية المنصوص عليها في المادة ٥٣ المشار اليها من قانون نقابة المحامين .

ويتبين على ذلك ان الوكالة العامة التي تنظمها احدي المؤسسات او الشركات او الفروع او الوكالات المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٤٣ المشار اليها في قانون نقابة المحامين باسماء جميع المحامين الذين يمارسون مهنة المحاماة في شركة مدنية في مكتب واحد او بالتعاون تعتبر وكأنها وكالة واحدة لكل منهم وذلك يحق له ان يكون وكيلاً في خمس من مثل تلك الوكالات المشتركة او في خمس وكالات عامة منفردة باسمه لظ او في خمس وكالات بعضها مشترك بينه وبين غير من شركات المحامين في المكتب وبعضها الآخر باسمه فقط .